

جمعية الدول الأطراف
في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

الحلقة الدراسية المعنية بالعدالة الجنائية الدولية:
دور المحكمة الجنائية الدولية

الأمم المتحدة

نيويورك

١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تحرير وإنتاج أمانة جمعية الدول الأطراف

Secretariat, Assembly of States Parties
International Criminal Court
P.O. Box 19519
2500 CM The Hague
The Netherlands

asp@icc-cpi.int
www.icc-cpi.int/menus/asp

الهاتف: ٧٠ ٥١٥ ٩٨٠٦ (٣١)

الفاكس: ٧٠ ٥١٥ ٨٣٧٦ (٣١)

منشورات المحكمة الجنائية الدولية

ISBN No. 92-9227-149-0

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

كافة الحقوق محفوظة © للمحكمة الجنائية الدولية ٢٠٠٩

All rights reserved
Printed by Ipskamp, The Hague

صورة الغلاف: كافة الحقوق محفوظة © للمحكمة الجنائية الدولية؛ من اليمين: السيدة كريستين تشونغ؛ صاحب السعادة السيد كريستيان ويناويسير؛ صاحب السعادة السيد زكاري د. موبوري-مويتا؛ السيدة باتريشيا أوبريان؛ القاضي سانغ-هيون سونغ؛ صاحب السعادة السيد يورغ لوموناكو؛ السيد ويليام بيس.

تتوافر البيانات الواردة في هذا المنشور، بما في ذلك النسخ الصادرة بلغات أخرى والصور الفوتوغرافية بموقع المحكمة الإلكتروني، تحت جمعية الدول الأطراف. <http://www.icc-cpi.int/menus/asp>.

المحتويات

الصفحة

٧ تمهيد

ملاحظات افتتاحية

١ صاحبة السعادة السيدة سانيا ستيليتش
٣ الممثل الدائم لسلفينيا لدى الأمم المتحدة

الكلمات

٢ القاضي سانغ - هيون سونغ
٧ رئيس المحكمة الجنائية الدولية

٣ السيدة باتريشيا أوبرايان
١٠ وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية

٤ صاحب السعادة السيد كريستيان ويناويسير
١٥ رئيس جمعية الدول الأطراف والممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة

٥ صاحب السعادة السيد يورغ لوموناكو
١٧ نائب رئيس جمعية الدول الأطراف وسفير المكسيك لدى هولندا

٦ صاحب السعادة السيد غيرت روزنتال
٢٠ الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

٧ صاحب السعادة السيد باسو سانغك
٢٣ الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

٨ صاحبة السعادة السيدة مارينا أنيت فالير
٢٥ الممثلة الدائمة لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة

٩ صاحبة السعادة السيدة روزماري بانكس
٢٧ الممثلة الدائمة لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة

٢٩	١٠	صاحب السعادة السيد إيف هاسندونك الممثل الدائم لبلجيكا لدى المنظمات الدولية في لاهاي
٣١	١١	صاحب السعادة السيد نوريهيو أو كادا نائب الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة
٣٥	١٢	السيدة كريستين تشونغ زميلة رئيسية بمركز شل لحقوق الإنسان الدولية بكلية الحقوق بجامعة ييل
٣٧	١٣	السيد ويليام بيس منسق تحالف المنظمات غير الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية
٤٢	١٤	السيد جيمس غولدستون المدير التنفيذي لمبادرة عدالة المجتمع المفتوح
٤٦	١٥	صاحب السعادة السيد فرناندو فالترويلا رئيس وفد المفوضية الأوروبية لدى الأمم المتحدة
٥١		البرنامج البرنامج

تمهيد

كان في تصور واضعي مسودة نظام روما الأساسي إنشاء محكمة ذات مشاركة عالمية. ومن هذا المنطلق تبنت جمعية الدول الأطراف خطة عمل تنطوي على تدابير تؤخذ على المستويات الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تحقيق هذه العالمية.

وهذا الكتيب ما هو إلا حصيلة الكلمات التي ألقى بها في الحلقة الدراسية التي عقدت في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ والتي جمعت جمهوراً عريضاً من المدوبين من كل من الدول الأطراف والدول غير الأطراف، فضلاً عن ممثلين للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وأكاديميين.

وكان الهدف من الحلقة الدراسية هو إجراء حوار مفتوح ومعقد حول الأوجه المختلفة للعدالة الجنائية الدولية من خلال تقييم المرحلة الحالية مع التركيز بشكل خاص على المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها أول مؤسسة دولية دائمة للنظر في أشد الجرائم خطورة التي تهم المجتمع الدولي.

وبالنيابة عن الجمعية، أود أن أعبر عن تقديري لصاحبة السعادة السفيرة سانيا ستيليتش، الممثلة الدائمة لسيلوفينيا لدى الأمم المتحدة والسيد ماركو راكوفيتش، ميسر خطة العمل، لجهودهما الحثيثة في تنظيم هذه الحلقة الدراسية التي شاركت في رعايتها البعثات الدائمة لكل من ترينيداد وتوباغو، وغواتيمالا، وكينيا، ونيوزيلاندا، واليابان. كما تعبر الجمعية عن تقديرها للأمانة العامة للأمم المتحدة لتوفير المكان والتسهيلات اللازمة لنجاح هذا الحدث.

وأرجو أن يشجع توزيع هذا الكتيب على اتخاذ مبادرات مماثلة في المستقبل.

السفير

كريستيان ويناويسير

الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

ملاحظات افتتاحية

صاحبة السعادة السيدة سانيا ستيليتش*

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم اليوم في الحلقة الدراسية المعقودة بعنوان "العدالة الجنائية الدولية: دور المحكمة الجنائية الدولية" التي تشارك في رعايتها البعثات الدائمة لكل من ترينيداد وتوباغو، وغواتيمالا، وكينيا، ونيوزيلاندا، واليابان لدى الأمم المتحدة. وإنه لشرف عظيم أن أرحب بضيفنا الكبير سعادة السيد سانغ-هيون سونغ، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، الذي سيلقي لأول مرة منذ انتخابه رئيساً للمحكمة الجنائية الدولية كلمة على مجتمع الأمم المتحدة هنا في نيويورك. كما أود أن أعبر عن تقديرنا لسعادة السيدة باتريشيا أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، وللمتحدثين الكرام الآخرين الذين تفضلوا بتلبية دعوتنا. كما يسعدني أن أشكر سعادة السيد زكاري د. موبوري مويتا، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية الذي تكرم بقبول دعوتنا لإدارة مناقشات هذا اليوم ولتقديم الأعضاء المشاركين في حلقة النقاش.

والهدف من الحلقة الدراسية المعقودة اليوم هو تقديم نقاش مفتوح وعمق حول الأوجه المختلفة للعدالة الجنائية الدولية مع التركيز بشكل خاص على المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها أول مؤسسة دولية دائمة للنظر في أشد الجرائم خطورة مثل جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وعلينا أن نتذكر أننا أمضينا وقتاً طويلاً في إنشاء هذه المؤسسة الهامة المختصة بمساءلة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم. وفي مؤتمر روما الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٩٨، قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان:

"وأخيراً الآن، بفضل الجهد الشاق للدول التي شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة على مدى الأسابيع الخمسة الماضية بل على مدى شهور كثيرة قبل ذلك، سيكون لدينا محكمة دائمة تنظر في أشد الجرائم خطورة التي تثير اهتمام المجتمع الدولي بأكمله، وهي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. إن إنشاء هذه المحكمة هو مبعث أمل للأجيال القادمة وخطوة هائلة في مسيرتنا نحو حقوق الإنسان العالمية وسيادة القانون. إنه إنجاز لم يكن أحد ليظن أنه ممكن حتى سنوات قليلة خلت".

وبعد عشر سنوات أشار الأمين العام للأمم المتحدة الحالي السيد بان كي-مون إلى هذه المحكمة المميّزة بالكلمات الآتية:

"يشكل تأسيس المحكمة الجنائية الدولية بلا شك أحد أكبر المنجزات التي حققها المجتمع الدولي في القرن الماضي ولكن ستظل هذه المحكمة الفتية من الأعمال القابلة للتطور. إنها جزء هاش من جهد حاسم ومتواصل لترسيخ القانون الدولي والعدالة".

* الممثلة الدائمة لسيلوفينيا لدى الأمم المتحدة.

إن هذه الكلمات تشير بوضوح إلى أهمية إنشاء هذه المؤسسة وتذكرنا اليوم، بعد مضي عشر سنوات على اعتماد نظام روما الأساسي، بأن عملنا لم يصل إلى نهايته. وبالعكس علينا أن نواصل جهودنا السابقة وأن نبني عليها من أجل التوصل إلى محكمة دولية عالمية تتمتع بدعم كل الدول وقادرة على توفير العدالة للضحايا حول العالم في الحالات التي تعجز الحكومات وحدها عن تقديم مرتكبي هذه الجرائم للمحاكمة.

ولذلك فإن نقاشنا اليوم يتيح فرصة ممتازة للتصدي لهذه القضايا الهامة ولتقييم المرحلة الحالية من العدالة الجنائية الدولية. إننا مقتنعون بأننا قادرون على التصدي لهذه المشاكل من خلال حوار مفتوح وشفاف. وعليه، أود أن أشجعكم على المشاركة في المناقشات التي ستجرى بعد الاستماع إلى الكلمات التي ستلقى في هذه الحلقة وعلى الإعراب عن آرائكم في هذه القضايا. وإنني متيقنة من أن نقاشنا اليوم سيؤدي إلى مزيد من الوضوح والفهم للعدالة الجنائية الدولية ولدور المحكمة الجنائية الدولية وعملها.

الكلمات

القاضي سانغ-هيون سونغ*

تأتي هذه الحلقة الدراسية في وقت رائع للمحكمة الجنائية الدولية. فقد قطعت المحكمة شوطاً طويلاً منذ إنشائها. وصدقت أو انضمت إلى نظامها الأساسي حتى الآن ١٠٨ من الدول. وبدأ المدعي العام أربعة تحقيقات. وأصدر القضاة ثلاثة عشر أمراً بالقبض وقدموا تفسيرات واضحة لبعض الأجزاء الرئيسية من نظام روما الأساسي. وسلمت الدول أربعة من المشتبه بهم للمحكمة. وفي كانون الثاني/يناير هذا العام، تجاوزنا مرحلة رئيسية بالبدء في أول محاكمة لنا- وهي للسيد توماس لوبانغا دييلو. ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة الثانية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وسيقدم عندئذ متهمان آخران هما السيد جيرمان كاتانغا والسيد ماثيو نغودجولو شوي من جمهورية الكونغو الديمقراطية للمحاكمة. ولا تزال قضية أخرى أمام الدائرة التمهيديّة. وقد يحاكم السيد جان بيير بما قبل نهاية العام إذا ثبتت التهم التي يزعم الإدعاء أنه ارتكبها في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأخيراً، بالأمس، استجاب السيد أبو قرده، زعيم إحدى فصائل المتمردين في دارفور، للأمر الصادر بمثوله أمام المحكمة. ويتهم المدعي العام السيد أبو قرده وشخصين آخرين بارتكاب جرائم حرب لصلووعهم في عمليات القتل التي ارتكبت ضد حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي في السودان.

كل هذا يعني أن المحكمة بعد ست سنوات فقط من بدايتها مؤسسة قضائية تعمل بكامل طاقتها. فالقضاة يستمعون إلى أقوال الشهود. والشهود والضحايا يقدمون رواياتهم. والإدعاء يقدم أدلته. ومحامو الدفاع يدافعون بضراوة عن حقوق المتهمين. وشرع الصندوق الإستئماني للضحايا في تنفيذ مشروعاته. وهناك دلائل قوية على أن المحكمة يمكنها أن تؤثر بشكل رادع على الجناة المحتملين للجرائم الدولية. وفي نهاية المطاف، المفتاح على ما يبدو هو أننا إذا قدمنا مرتكبي أسوأ الانتهاكات للمحاكمة، سنمنع وقوع الفظائع في المستقبل.

ومع زيادة النشاط القضائي، زاد الاهتمام بأعمال المحكمة. ومن الأمور الجيدة أن تُفهم أعمالنا. وتسعى المحكمة من خلال اللقاءات الدبلوماسية والحملات الإعلامية وأنشطة التوعية في بلدان الحالات إلى ضمان هذا الفهم. وإذا كان الهدف من عملنا هو المساهمة في المصالحة، فإننا ينبغي أن نبين للمجتمعات المتأثرة أن العدالة قادرة على اتخاذ مجراها. ولكي تؤدي المحكمة دوراً في ردع الأعمال الوحشية، ينبغي أن يفهم المجتمع الدولي بأكمله ما هو دور المحكمة- وما هو ليس بدورها.

وإذا اقترن الاهتمام المتزايد بعمل المحكمة بفهم خاطئ لولايتها وعملها، ستكون أهداف المحكمة والأهداف الأوسع نطاقاً لنظام روما الأساسي معرضة للخطر. وقد يتخذ هذا الخطر أشكالاً مختلفة. فقد يؤدي الوصول إلى مرحلة المحاكمة مثلاً إلى توقع المزيد من جانب المحكمة. وإذا اعتقد الناس أن المحكمة يمكنها أن تعالج جميع القضايا المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فإنهم سيصابون حتماً بخيبة الأمل.

* رئيس المحكمة الجنائية الدولية.

وبالطبع، ليس للمحكمة القدرة على معالجة جميع القضايا المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. والواقع أنه لم يكن في نية واضعي نظام روما الأساسي مطلقاً أن تفعل ذلك. وبناء على مبدأ التكامل، تتدخل المحكمة فقط عندما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على التحقيق بطريقة موثوقة في تلك الجرائم وتقديم مرتكبيها للمحاكمة. ولا حاجة لتدخل المحكمة إذا أكدت الدول أنها تتعامل مع تلك الجرائم. والواقع أن المحكمة تكون غير مختصة في هذه الحالة. وبصرف النظر عن القضايا المحالة من مجلس الأمن، تختص المحكمة فقط بالجرائم التي ترتكب على أراضي الدول الأطراف أو من قبل مواطنين للدول الأطراف، التي انضمت جميعها طوعاً إلى نظام روما الأساسي. وبالاعتماد على هذين الركيزتين التقليديين للاختصاص، يؤكد نظام روما الأساسي من جديد على المبادئ الأساسية لسيادة الدول. وحتى عندما يكون للمحكمة الولاية على إقليم معين، فإن هذه الولاية تكون على أشد الجرائم جسامة فقط. وتقتصر الولاية على الجرائم التي ارتكبت بعد دخول نظام روما الأساسي في حيز النفاذ في ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

وما دامت ولاية المحكمة مقيدة بمبدأ التكامل، فإنها حريصة على الامتثال لهذا المبدأ. ومن الأهمية بمكان عندما تكون النظم القضائية الوطنية قادرة على أن تحقق بشكل موثوق في أشد الجرائم جسامة، وعلى أن تحاكم الأشخاص المتهمين بارتكاب هذه الجرائم بصورة عادلة، أن تفعل ذلك. فالمحاكمات المحلية تؤدي إلى اقتراب العدالة من الضحايا وتساعد على بناء القدرات القضائية الوطنية. وبمرور الوقت، قد تساعد هذه القدرات على تعزيز التأثير الرادع للملاحقات القضائية.

ومن الجدير بالذكر أن المحاكمات المحلية متوقعة في نظام روما الأساسي نفسه. وليست المحكمة الجنائية الدولية إلا جانباً واحداً فقط من نظام روما الأساسي الأوسع نطاقاً، ولكنها جانباً حاسماً. وفي الأماكن التي لا تكون فيها الحكومات قادرة أو راغبة على إجراء تلك المحاكمات من تلقاء نفسها، يستحق ضحايا أسوأ الجرائم التي عرفتتها البشرية الإنصاف. وقد يساعد مجرد وجود المحكمة الجنائية الدولية وإمكانية تحقيق العدالة في أصعب الحالات على تعزيز الجهود المحلية. وقد يؤدي احتمال أن يتعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية إلى تشجيع الدول على توفير الإرادة والقدرة اللازمين لإقامة بدائل جديدة للمحاكمة في لاهاي.

والحقائق المذكورة عن المحكمة ليست جديدة على الأشخاص الموجودين في هذه القاعة ولكنها ليست مفهومة دائماً بشكل كاف في الوسط الدبلوماسي الواسع النطاق. والحقيقة هي أننا مؤسسة قضائية تعمل في عالم سياسي. والمحكمة الجنائية الدولية محايدة سياسياً ومستقلة قضائياً، ولكننا ندرك أن العالم من حولنا - الذي نعتمد عليه لتوفير الدعم والتعاون - لا يفهم ذلك دائماً.

وقد حوّل نظام روما الأساسي لهيئة سياسية - مجلس الأمن - الحق في إحالة حالات إلى المحكمة. وهذا ما حدث في آذار/ مارس ٢٠٠٥ بالنسبة للحالة في دارفور. وعندما تحال قضية إلى المحكمة، ينبغي أن تدرك الدول أن القضاة لا يأخذون، ولا يجوز لهم أن يأخذوا، الاعتبارات السياسية في الاعتبار. والجهود المبذولة لإلقاء اللوم على المحكمة لعدم الحساسية السياسية الكافية لقراراتها، بحكم تعريفها، في غير محلها. وإذا انطوت إحدى القضايا على

خطورة للسلام والأمن الدوليين، فإن نظام روما الأساسي يجد مخرجاً لها في المادة ١٦ وهو إرجاء التحقيق أو المقاضاة. وهذا خيار سياسي في أيدي هيئة سياسية: مجلس الأمن. إنه ليس من شأن المحكمة.

إنكم تتذكرون جميع الأعمال التي جرت لضمان أن تعمل المحكمة بدون تأثير سياسي. وفي مؤتمر روما، سعت الدول بنجاح إلى ضمان الاستقلال للمحكمة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا ينطبق بصفة خاصة على الدول الأفريقية. فنتيجة لتجارها مع الاستعمار، أعربت الدول الأفريقية عن تخوفها من تركيز السلطة على المحكمة في أيدي عدد قليل من البلدان. ورُفضت المقترحات المقدمة لخضوع المحكمة لمجلس الأمن. وفي مجموعة المبادئ التي اعتمدها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ١٩٩٧، أعلنت الجماعة أن المحكمة ينبغي أن تكون مستقلة وأن المدعي العام ينبغي أن يكون قادراً على التحقيق في الجرائم "بدون تأثير من قبل الدول أو مجلس الأمن، رهناً برقابة قضائية ملائمة". وعلاوة على ذلك، أكدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على أنه "لا ينبغي الإخلال باستقلال وعمليات المحكمة ووظائفها القضائية بغير مقتض بالاعتبارات السياسية"، واعتمدت هذه المبادئ لاحقاً من قبل دول أفريقية أخرى، وتبنتها دول كثيرة في أنحاء أخرى من العالم. ونجحت المبادرة، وأدرجت هذه المبادئ الهامة في نظام روما الأساسي.

ومع زيادة اهتمام العالم بالنشاط القضائي للمحكمة، يلزم مرة أخرى التماس التوجيه من المبادئ المؤثرة التي اعتمدها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ١٩٩٧. فالمحكمة مؤسسة قضائية فقط ولا ينبغي أن تكون طرفاً في المناقشات السياسية. ويمكننا أن ننشر حقائق بسيطة عن ولايتنا وعملنا. ولكننا نعتمد على الدول التي أنشأتنا لحماية من التيارات السياسية. والدول الأطراف يمكنها تماماً أن تقوم بذلك بإذكاء الوعي في الوسط الدبلوماسي الواسع النطاق بهذه الحقائق الأساسية عن نظام روما الأساسي.

لقد حقق المشروع الذي بدأ في روما تقدماً هائلاً. وانتقل نظام روما الأساسي من قطعة من الورق إلى نظام قضائي عام. وستواصل المحكمة تطوير المؤسسة القضائية باعتبارها الملاذ الأخير للفضائح التي يجب عدم تجاهلها. ولكن لا يمكن أن تنجح وحدها. ويعتمد النجاح في تنفيذ ولايتها على دعم الدول المستمر للمبادئ النبيلة التي وجدت في روما صدى لها.

السيدة باتريشيا أوبرايان*

نظراً لضيق الوقت الذي نعاني منه جميعاً، من الصعب أن أحكم على ما يقرب من خمس سنوات من التعاون المكثف بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، وهو التعاون الذي تم بناء على اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة. وأجرؤ على القول بأن هذا التعاون يعمل جيداً حيث أنني قادرة على استخدام الوقت المخصص لي للنظر في مسألة التكامل الهامة التي تثار كثيراً في سياق التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والتي تطرق إليها الرئيس. وقبل الدخول في الموضوع، لا بد من الإشارة إلى أمرين ينبغي، على الرغم من وضوحهما، أن أسلط الضوء عليهما.

أولاً، أنني سأقدم الملاحظات التالية بصفتي الشخصية. وثانياً، أنه ليس في نيّتي، عند التطرق لأحكام نظام روما الأساسي، أن أقدم تفسيرات لهذه الأحكام. فالأمم المتحدة ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، وليس من دورنا بالطبع أن نفسر أحكامه. ومع ذلك، سأشير إلى أحكام نظام روما الأساسي في معرض تقديم ملاحظاتي بالتفصيل.

وفي هذا الصدد، أقترح أن نتناول مفهوم التكامل كوسيلة أو أداة للتوصل إلى حل لمشكلة السلام والعدالة في بيئات ما بعد الصراع.

وأرى أنه يلزم معالجة مفهوم التكامل في سياق معضلة السلام والعدالة. وأقترح عليكم اليوم أن ننظر إلى التكامل كعنصر هام لحل هذا اللغز.

وفي هذا السياق، سوف أجرؤ على التقدم خطوة أخرى وأثير مسألة إمكانية أن يشكل إرجاء التحقيق أو المقاضاة المنصوص عليه في المادة ١٦ والذي يصدر من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عاملاً إضافياً في معادلة السلام والعدالة هذه. فقد يوفر "الإرجاء"، عندما تسمح الظروف بذلك، الوقت الكافي لإنشاء بديل وطني موثوق للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية وتشغيله.

السلام والعدالة

مع المشاركة المتزايدة للأمم المتحدة في مجتمعات ما بعد الصراع - سواء في تيسير التفاوض بشأن اتفاقيات السلام أو في إنشاء آليات المساءلة القضائية وغير القضائية - كثيراً ما يطلب من المنظمة التعبير عن موقفها بشأن العلاقة بين السلام والعدالة.

*وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية

وكما قال الأمين العام بان كي- مون في عدة مناسبات:

"لا توجد إجابة سهلة للموازنة الأخلاقية والقانونية بين السلام والعدالة. بيد أن المبدأ الأساسي واضح: لا وجود للسلام الدائم بغير عدالة. ولا يوجد تناقض بين السلام والعدالة، أو بين المسألة والمصالحة. فبالعكس، كل منهما يكمل الآخر".

ومن ناحية، إذا تجاهلنا ببساطة مطلب العدالة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، فإن أسس هذا السلام سوف تكون هشّة ومن الممكن أن تكون غير قابلة للاستمرار.

ومن ناحية أخرى، إذا صممنا في جميع الأوقات على السعي الخيبي إلى العدالة فإن السلام الهش والضعيف لن يكون قابلاً للبقاء. وإذا صممنا دائماً وفي كل مكان على معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، قد يكون من الصعب بل ومن المستحيل وقف إراقة الدماء وإنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء. وقد نضطر في بعض الأحيان إلى تأجيل اليوم الذي يمكن فيه تقديم المدنيين إلى المحاكمة.

وبينما نؤيد هذه المبادئ، فإن التحدي دائماً هو التوصل إلى التوازن الصحيح في كل الحالات التي تنشأ فيها هذه المسألة. والمشكلة ليست في الاختيار بين السلام والعدالة، ولكن في أفضل وسيلة للربط بين الواحدة والأخرى، في ضوء ظروف معينة، بدون التضحية أبداً بواحدة من أجل الأخرى. والواقع أنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي السعي إلى السلام والعدالة بالتوازي.

التكامل

إذن كيف يندرج التكامل في هذا الإطار؟ مفهوم "التكامل" بموجب نظام روما الأساسي يقوم على أساس أن القضية المعروضة على المحكمة تكون مقبولة فقط عندما تكون المحاكم الوطنية "غير راغبة أو غير قادرة" في التحقيق أو المحاكمة في جرائم معينة في النظام الأساسي. وهذا ما تناوله الرئيس سونغ بشي من التفصيل.

وهناك العديد من الطرق التي يمكن بها أن تؤدي مسألة التكامل دوراً أمام المحكمة: فقد يثير المتهم أو "المدعي عليه" هذه المسألة من أجل الطعن في مقبولية الدعوى؛ وقد تثير الدولة صاحبة الاختصاص القضائي هذه المسألة للطعن في مقبولية الدعوى؛ وثالثاً، قد تنظر المحكمة في مقبولية الدعوى وتثير قضية "التكامل" من تلقاء نفسها.

وفي هذا البيان الموجز، أود التركيز على الحالات التي تحال فيها الدعوى إلى المحكمة - سواء من قبل الدولة نفسها أو من قبل مجلس الأمن- والتي تشير فيها الدولة الإقليمية إلى رغبتها في التحقيق والمقاضاة حسب نظامها الوطني.

وفي هذا الصدد، فإن حالة "أوغندا" تتبادر إلى الذهن. ففي أواخر عام ٢٠٠٣، أحالت "أوغندا" الحالة في الأجزاء الشمالية من البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي عام ٢٠٠٧، عندما اكتسبت عملية السلام زخماً كبيراً واعتبرت مذكرات اعتقال المحكمة الجنائية الدولية "حجر عثرة" رئيسياً في طريق السلام، وُضع إطار للاتفاق ينص على إقامة "قسم خاص" بالمحكمة الأوغندية العليا ليكون بديلاً وطنياً للمقاضاة أمام المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك - كما نعلم جميعاً- لم يوقع "اتفاق السلام النهائي" المتوخى أبداً، ولم يتجسد هذا المشروع بشكل كامل، وباءت عملية السلام في هذه الحالة بالفشل.

ولا يجوز للدولة التي أحالت إحدى الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية أن "تستعيد" الولاية على هذه الحالة إلا إذا قدمت للمحكمة الجنائية الدولية، بموجب المادتين ١٧ و ١٩ من النظام الأساسي، دليلاً على أنها أصبحت الآن "مستعدة وقادرة حقاً" على التحقيق والمقاضاة. وهذا هو الحال أيضاً عندما تحال الحالة إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن.

وعلى تلك الدولة، إذا أرادت الاستعادة، أن تطعن أمام دوائر المحكمة الجنائية الدولية في مقبولية الدعوى. ولن تتنازل المحكمة عن الدعوى أو تتخذ إجراءات مماثلة لأسباب سياسية أو دبلوماسية.

وأري أن الاعتبار الرئيسي في هذه الحالة هو تفسير عبارة "مستعدة وقادرة حقاً" للتحقيق أو المقاضاة. وأرجو، مرة أخرى، أن يلاحظ أنني ليس في نيّ عند قراءتي لهذه العبارة أن أقدم تفسيراً رسمياً لها. فالتفسير الرسمي لنظام روما الأساسي من شأن المحكمة والدول الأطراف في هذا النظام، وأحترم ذلك احتراماً كاملاً.

وعليه، فإن قراءتي لهذه النصوص على ضوء قرارات المحكمة الصادرة حتى الآن تفيد، بناء على اختبار التكامل، أن على الدولة أن تثبت أن التحقيقات أو المحاكمات الجارية في ذات الوقت الذي تنظر فيه المحكمة في مقبولية الدعوى تخص نفس الأفراد المعروضين على المحكمة الجنائية الدولية ونفس الجرائم الدولية المنسوبة إليهم أمام هذه المحكمة. وهذا الاستعداد لا يجب التعبير عنه بطريقة ملموسة فقط، ولكن يجب أن يكون أصيلاً أيضاً، بمعنى أنه لا بد من تنفيذه "بحسن نية". ودوائر المحكمة فقط هي التي تتخذ القرار بشأن المقبولة.

وعندما نأخذ الوضع في شمال أوغندا مثلاً على ذلك، فإن القرار الصادر في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ من الدائرة التمهيديّة الثانية للمحكمة الجنائية الدولية يطلب معلومات من أوغندا بشأن "الوضع فيما يتعلق بتنفيذ مذكرات الاعتقال الثلاث" ينبغي أن ننظر إليه كتطور إيجابي ومحاوله من جانب المحكمة الجنائية الدولية لإشراك البلد - أوغندا في هذه الحالة - في "حوار قضائي" بشأن مسألة التكامل.

ولذلك، يلزم لنجاح "الطعن بالتكامل" أن تملك أو تنشئ الدولة المعنية آلية موثوقة للمساءلة الوطنية يمكنها التحقيق مع الأفراد الذين تتهمهم المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم دولية ومحاكمتهم. وهناك، بالطبع، شروط أخرى، ولكن هذا هو المطلوب الرئيسي.

إن مجرد النوايا السياسية أو حتى سن تشريع ينشئ "آلية للمساءلة الخاصة" للتحقيق ومحاكمة تلك الجرائم الدولية على المستوى الوطني ليس كافياً.

وثمة عنصر آخر يمكن أن يعتبر واضحاً وبديهياً وهو أن المحكمة الجنائية الدولية وحدها هي التي تحدد ما إذا كانت الشروط المطلوبة للطعن في "مقبولية" الدعوى مستوفاة، وما إذا كانت عملية المساءلة الوطنية الموضوعية بديلاً جديراً بالثقة وقابلاً للتطبيق.

وإذا وضعنا جانباً الظروف الخاصة، ومنها مثلاً المادة ٩٥ التي تجيز للدولة أن تؤجل تنفيذ طلب التعاون بانتظار قرار المحكمة في الطعن المتعلق بالمقبولية، فإن الوضع يكون على النحو التالي: إلى حين صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن المقبولية، ونتيجة لتصديق الدولة على نظام روما الأساسي وبموجب قرار مجلس الأمن، يستمر التزام الدولة بالتعاون بطريقة تتفق مع روح نظام روما الأساسي وتطبيق قرار مجلس الأمن. وقد يمتد هذا الالتزام من مرحلة المراقبة أو التحقيق إلى مرحلة القبض على الأفراد وتسليمهم للمحكمة وفقاً لمذكرات الاعتقال الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية.

وبموجب المادة ١٦ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع أن يطلب من المحكمة إرجاء التحقيق أو المقاضاة لمدة سنة واحدة. ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها. وأرى أنه يجوز لمجلس الأمن في هذه الحالة أن يفرض الشروط التي يراها للتجديد. ويقدم هذا الحق فرصة ثمينة لمجلس الأمن لتوجيه الوضع إلى الاتجاه الذي يسعى إليه.

ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار عند النظر في هذه المسألة أن "التأجيل" تدير مؤقت فقط وأنه لا يؤدي إلى "إلغاء" الإجراءات القضائية ولكن إلى "تجميدها" فقط.

ويمكن القول بأنه يمكن الجمع بين "تحدي التكامل" والتأجيل الصادر من مجلس الأمن. وفي هذا السيناريو، يمكن لمجلس الأمن أن يعطي الدولة المستهدفة الوقت اللازم لإنشاء آلية قابلة للبقاء وموثوقة للمساءلة الوطنية وتنظيمها وتشغيلها، وذلك حتى تزيد فرص نجاح "تحدي التكامل".

التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية

اسمحوا لي في النهاية بالعودة إلى التعاون القائم بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية بموجب الاتفاق الذي ينظم العلاقة بيننا. ففي الحريف القادم، وتحديداً في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، سوف نحتفل بالذكرى الخامسة لهذا التعاون. ونحن سعداء للغاية لذلك ولتقديم الدعم للمحكمة التي تطورت وتوسعت بالتدرج. وتعامل الآن طلبات كثيرة للتعاون بطريقة تلقائية. ونجحنا في التوصل إلى حلول للتحديات بنجاح، مثل مسألة المعلومات السرية المتعلقة بقضية "لوبانغا" التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة.

ويرجع الفضل في نجاح التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية إلى ما أبداه الطرفان من تفان وثقة في هذا الصدد. وهذا التفاني دليل واضح على أن الأمم المتحدة تريد النجاح للمحكمة الجنائية الدولية وعلى أهما في حاجة إلى هذا النجاح، وعلى أن المحكمة الجنائية الدولية تقدر وتحتزم تماماً الولاية المعهود بها إلينا.

ومنذ بداية التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة، يعمل مكنتي بوصفه "نقطة عبور" لكل أمر يخص التعاون. واسمحوا لي أن أقول أنني فخورة بالشكل الذي اتخذته هذا التعاون وبالمساعدة المقدمة للتعاون مع كيانات الأمم المتحدة لضمان وجود نهج موحد في منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

سعادة السيد كريستيان ويناويسير*

ستركز تعليقاتي على المؤتمر الاستعراضي. فلدى اعتماد نظام روما الأساسي، نص أحد الأحكام على عقد المؤتمر الاستعراضي بعد سبع سنوات من دخول النظام الأساسي حيز النفاذ. وهذا التاريخ هو ١ تموز/ يوليه من هذا العام، وسيعقد المؤتمر الاستعراضي في نهاية أيار/مايو - مطلع حزيران/يونيو ٢٠١٠ لمدة أقصاها أسبوعين في كمبالا، أوغندا. وسنقوم بضبط المواعيد في وقت قريب جداً.

فما الذي سنقوم بعمله في المؤتمر الاستعراضي؟ هناك مسألتان علينا أن نتناولهما نظراً لكونهما مسألتين إلزاميتين بموجب نظام روما الأساسي. إحداهما هي المادة ١٢٤ من نظام روما الأساسي، وهي المادة التي تتيح للدول فرصة إصدار إعلان بعدم امتلاك المحكمة اختصاص النظر في جرائم الحرب خلال السنوات السبع الأولى من عضوية تلك الدولة في المحكمة. وهو حكم بحاجة إلى أن يعاد النظر فيه. وقد نوقشت بالفعل الخيارات الممكنة للتعامل مع هذا الحكم ولكنها ستخضع للمزيد من المناقشات.

والموضوع الثاني هو أحد المواضيع التي ربّما أنتم على دراية به، وأعني جريمة العدوان. ففي عام ١٩٩٨، تاريخ اعتماد النظام الأساسي، قرر المؤتمر الدبلوماسي أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية يتعلق بأربع جرائم هي: الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان. كما قرر المؤتمر أيضاً أنه لا يمكن للمحكمة ممارسة هذا الاختصاص إلا بعد أن تقرر الدول الأطراف في الأحكام المتعلقة بتعريف جريمة العدوان وشروط ممارسة الاختصاص. وأول موعد ممكن لإنجاز ذلك هو المؤتمر الاستعراضي وعلينا أن نشرع في معالجة هذا الموضوع في كمبالا.

وقد كان لي شرف رئاسة الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، وهو الجهة التي تناولت هذا الموضوع حتى شهر شباط/ فبراير من هذا العام. وإنه لمن الإنصاف القول بأننا أحرزنا تقدماً مهماً للغاية بشأن هذا الموضوع، لاسيما فيما يتعلق بمسألة تعريف جريمة العدوان، في حين لا يزال هناك اختلاف في الرأي من حيث الشروط المتعلقة بممارسة الاختصاص. ولا تزال هذه العملية جارية. وهي عملية مفتوحة أمام جميع الدول، وأنا أشدد على هذا الأمر في هذا المكان على وجه الخصوص، لأنه يسرني أن أرى العديد من الدول الأطراف ومن الدول غير الأطراف وهي حاضرة في القاعة. وسوف تستمر المناقشات بشأن موضوع العدوان في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيو، وسيرأسها السفير الأمير زيد بن رعد الحسين من الأردن، والذي له، بالتأكيد، تاريخ حافل للغاية مع المحكمة الجنائية الدولية والذي كان أيضاً أول رئيس للجمعية.

وسيتناول المؤتمر الاستعراضي أيضاً تعديلات مقترحة أخرى تتقدم بها الدول الأطراف. ولدينا حتى الآن مسألة واحدة اقترحتها بلجيكا وهي مسألة توسيع قائمة الأسلحة المحظورة التي وردت في المادة ٨ من نظام روما

* رئيس جمعية الدول الأطراف والممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة.

الأساسي. وقد يُطرح المزيد من المسائل في المستقبل، ولكنني أود أن أذكر عند هذه المرحلة أن المؤتمر الاستعراضي لا يمثل بطبيعة الحال الفرصة الأخيرة لوضع تعديلات على نظام روما الأساسي، بل هو بالأحرى أول فرصة للقيام بذلك. أما الوظيفة الثانية للمؤتمر الاستعراضي التي تكتسي أهمية بالغة للغاية، فهي ما نقوم أحيانا بإدراجه تحت مصطلح "التقييم". ويهدف المؤتمر الاستعراضي إلى أن يتيح لنا جميعا فرصة لتحليل كيفية سير عمل المحكمة الجنائية الدولية. وأعتقد أنه من الإنصاف القول بأن هناك رأيا عاما مفاده أن نظام روما الأساسي هو معاهدة قانونية متينة للغاية قد تم التفاوض عليها بعناية لم يسبق لها مثيل، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن كل ما في هذا النظام قد بلغ غاية الكمال. وسنقوم في كمبالا بإجراء محادثات حول سير عمل المحكمة الجنائية الدولية في سياق سياسي أوسع نطاقاً. ونحن نريد أن نتحدث عن دور العدالة الجنائية الدولية بصورة عامة، وآمل كثيرا أن يلقي المؤتمر الاستعراضي اهتماما قويا للغاية ليس فقط فيما بين الدول الأطراف، بل أيضا بين الدول غير الأطراف، وأنه سيكون حدثا إيجابيا يبرز الدور الذي تضطلع به العدالة الجنائية الدولية في النظام الدولي.

وبالطبع فأنا أرغب بشدة في رؤية المزيد من الدول وهي تنضم إلى نظام روما الأساسي قبل المؤتمر الاستعراضي وأثناءه وبعده. وإن هدف واضعي نظام روما الأساسي وهدف كل واحد منا عندما نلتقي في روما، هو إيجاد نظام عالمي، وهذا هو الهدف الذي يجب علينا أن نضعه في اعتبارنا. وأنا على ثقة من أن المؤتمر الاستعراضي سيكون حدثا إيجابيا من شأنه أن يولد زحماً إضافياً ودينامية إيجابية بشأن احتمال انضمام أعضاء جدد إلى النظام الأساسي.

واسمحوا لي أيضا أن أعالج بسرعة مسألة التعاون، وهي المسألة التي تثير القلق بشكل خاص لدى الدول الأطراف التي عليها التزامات بموجب نظام روما الأساسي الذي تعهدت به طواعية. وأعتقد أنه يتعين علينا أن ننظر في تلك الالتزامات. وعلينا أن ننظر إلى التعاون في إطار يتعلق بعدة جوانب، ولكن بصفة خاصة فيما له علاقة بمسألة الاعتقالات، لأن المحكمة الجنائية الدولية تعتمد بالطبع، كما تعلمون، اعتمادا كاملا على تعاون الدول في هذا الصدد. وأخيرا، وبصفتنا دولاً أطرافاً ودولاً غير أطراف، فأنا أعتقد أن من شأن هذا الأمر أن يؤثر علينا جميعا، ويجب أن نتاح لنا مناقشات مفتوحة وذكية وبناءة وجدية حين نتناول مسألة السلام والعدالة التي ذكرها المتحدثون السابقون. ولقد سرتني أن أستمع مرة أخرى إلى باتريشيا أوبرايان، وأعتقد أن الموقف المبدئي والذي اتخذته الأمين العام بهذا الشأن خلال عدة السنوات هو موقف في غاية الأهمية حسب اعتقادي، بمعنى أن السلام والعدالة متكاملان، وبالتأكيد فكل منهما لا يستبعد الآخر، إلا أنه يجب علينا، نحن الدول، في بعض الأحيان وخاصة في مجلس الأمن، بل وخارجه أيضا، تنشيط هذه العلاقة فعليا في الممارسة العملية. وجميعنا يعلم أن هذا الأمر يشكل تحدياً صعباً، ويعلم أنه لا توجد هناك حلول مصنوعة خصيصا لهذا الغرض.

صاحب السعادة السيد يورغ لوموناكو*

بصفتي نائباً لرئيس الجمعية في لاهاي، أقوم أيضاً بأعمال المنسق للفريق العامل التابع للمكتب في لاهاي. ولذلك أود أن أبدأ كلمتي بتقديم بيان موجز لأعمال الفريق العامل.

وكما تعلمون، أسندت إلينا ثمانية مهام ولذلك فإن برنامجنا حافل للغاية. وعقدنا حتى الآن ستة اجتماعات رسمية وسيعقد الاجتماع السابع غداً صباحاً ولذلك فإنني سأستقل الطائرة بعد ظهر اليوم متوجهاً إلى لاهاي لرئاسة هذا الاجتماع. كذلك، ولأننا في حاجة إلى دعم هذا النشاط، اعتمدنا برنامج عمل ليكون خارطة طريق لنا في لاهاي. والهدف من هذا البرنامج أيضاً هو تزويدنا، بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، بنهج معد إعداداً جيداً ويركز على النتائج، لتمكيننا من تقديم بعض النتائج الملموسة إلى الجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وفيما يخص المهام المختلفة، أود أن أشير باختصار إلى الأمور التي أرى أنها تمثل تحديات، ولاسيما إلى الأمور الأكثر أهمية في الوقت الحالي. وبعض المهام تتحرك بوجه أسرع من غيرها، ويرجع ذلك إلى ديناميتها، والجدول الزمني لأنشطة المحكمة، والتفاعلات المختلفة بين الميسرين والمسؤولين بالمحكمة.

وسيتناول السفير هاسندونك موضوع التعاون، ولذلك لن أتطرق إليه بعمق، ولكن سأقول ببساطة إنني أعلق أهمية كبيرة على هذا الموضوع. وأعتقد أن المواضيع مثل التعاون والتنفيذ تعتبر مناسبة بالنظر إلى المؤتمر الاستعراضي المقبل.

وبالنسبة لآلية الرقابة المستقلة، قدّمنا تقريراً أولياً⁽¹⁾ إلى الدورة المستأنفة للجمعية التي عقدت هنا في شباط/فبراير الماضي وصدرت تعليمات من قبل الجمعية بتقديم تقرير إلى لجنة الميزانية والمالية. وأصدرت اللجنة بالفعل بعض التوصيات التي ستناقش في لاهاي بغية التوصل إلى قرار. وتتطلع خارطة الطريق بالطبع إلى إنشاء آلية رقابة مستقلة في الدورة القادمة للجمعية.

والمساعدة القانونية للضحايا والدفاع أيضاً من المواضيع المدرجة في جدول أعمالنا. وتشمل التحديات في حالة الضحايا كلا من التمثيل القانوني المشترك وتحديد العوز. وهذان هما العنصران الأساسيان اللذان يحركان المناقشات في لاهاي. وفيما يتعلق بالدفاع، هناك أيضاً مسألة تقييم العوز والآثار المالية المترتبة عليه، بما في ذلك مراعاة أموال المعالين في تحديد هذا العوز.

وفيما يخص الزيارات العائلية، تغيرت دينامية المناقشات بعد القرار الذي اتخذته المحكمة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ بالتزام المسجل بتقديم المساعدة المالية اللازمة للزيارات العائلية. وربما تعلمون أن بعض الوفود أعربت عن

* نائب رئيس جمعية الدول الأطراف وسفير المكسيك لدى هولندا.

(١) التقرير المؤقت لمكتب جمعية الدول الأطراف من قبل الميسر حول موضوع إنشاء آلية رقابة مستقلة للمحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/7/INF.2).

قلقها للآثار المالية التي قد تترتب على هذا القرار وإمكانية أن يشكل هذا القرار سابقة في هذا الشأن وللنتائج التي قد تترتب عليها.

وفيما يخص أمانة الصندوق الاستثماري للضحايا، فقد تقرر أن يوجد ممثل لجمعية الدول الأطراف في لجنة اختيار المدير التنفيذي الجديد كما أننا بصدد دعوة الدول الأطراف إلى تسمية أعضاء في مجلس الإدارة، وأضافنا بعض المعايير المهمة التي نعتقد أنه ينبغي توافرها لدى أعضاء المجلس.

ولدينا قضايا أخرى للتعامل معها كعملية التخطيط الاستراتيجي الجارية وموضوع الميزانية المقترحة المزمع مناقشته حالما تعلن المحكمة اقتراحها، وعندئذ سوف يكون بإمكاننا مناقشة هذا الموضوع المعقد، ليس فقط بسبب كونه مهم وإنما بسبب الوضع المالي الذي نواجهه.

الآن وقد استعرضنا القضايا الأساسية قيد البحث من قبل الفريق العامل في لاهاي، أود أن أشارككم في منظوري الشخصي لبعض القضايا المتعلقة بالوضع الحالي للمحكمة والآثار المحتملة لهذا الوضع في المستقبل.

نحن بالطبع سمعنا اليوم وفي مناسبات أخرى عن التحديات القانونية والسياسية التي تواجهها المحكمة والتي هي ذات حجم كبير. ولكنني أود أن أضيف تحد آخر وهو مكانة المحكمة. أي أهمية حشد الدعم من المجتمع الدولي، وأنا لا أشير فقط إلى السلك الدبلوماسي وإنما إلى الجمهور بصورة عامة، وتصور الجمهور والمجتمع المدني للمحكمة. وسأبدأ بالتحدي الذي تمثله قلة المعرفة بالمحكمة وبما يمكن أو لا يمكن للمحكمة أن تفعله. وقد تعني عبارة "نراك في لاهاي" التي نسمعها أحياناً محكمة العدل الدولية، أو المحكمة الدائمة للتحكيم، أو المحكمة الجنائية الدولية. ولا يكون الأمر واضحاً أحياناً بشأن المحكمة التي يمكنها التعامل مع موضوع معين. وقد أدى ذلك إلى بعض سوء الفهم والتصورات الخاطئة. إنني اعتقد أنه لا يمكن تأييد ما لا يمكن فهمه. ولذلك يتعين على المحكمة أن تنشر معلومات عن ماهيتها وما يمكنها أن تفعله وما هي أهميتها.

إن جميع أصحاب المصلحة لديهم دور لمواجهة هذا التحدي: المحكمة والدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية. نحن بحاجة إلى تعاون دول أخرى وجميع المنظمات الدولية أيضاً.

واعتقد أيضاً أن دور المنظمات غير الحكومية أمر حاسم في هذه المرحلة لتبليغ رسالة المحكمة الجنائية الدولية ولأن تبين للمجتمع الدولي خطورة الجرائم و نشر معاناة الضحايا وهو أمر أساسي، كما إننا بحاجة إلى أن نتعلم من تجربتنا الذاتية أثناء تقدمنا وتطويرنا لبنية المحكمة. هذه العملية لازالت مستمرة وستستمر في رأبي لبعض الوقت كما إننا بحاجة لأن نتعلم من المحاكم الدولية الأخرى.

علاوة على ذلك، يجب على الدول الأطراف أن تكون ثابتة لإبلاغ الرسالة عن ما هي المحكمة وكيف تعمل وما هو موقفها. وفي نفس الوقت فإن على المنظمات غير الحكومية أن تحفز المجتمع المدني وربما بطريقة أكثر جرأة لخلق وعي عام حول ما يمكن للمحكمة أن تفعله لمحاربة الإفلات من العقاب ومنع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وإنقاذ الأرواح البشرية من خلال ذلك الإجراء الاحترازي.

ومن أجل أن يقدر المجتمع المدني ووسائل الإعلام وجميع الجهات الفاعلة من غير الدول ذات الصلة حقاً ما
تمثله المحكمة الجنائية الدولية للأجيال القادمة وأصحاب المصلحة المعنيين ونفس المحكمة، ينبغي أن نعمل وأن نعلن في
كل يوم، وفي كل مناسبة، نفس الرسالة القوية وهي أننا نؤيد ولاية المحكمة ونؤيد تنفيذها بصورة فعالة.

صاحب السعادة السيد غيرت روزنتال*

إن مشاركتي في هذا الحدث تنطوي على أمرين غير عاديين: أولهما إن مهنتي ليست المحاماة ولا خبرة لي في القضايا القانونية الدولية. وثانيهما إنني أُنتمي إلى دولة لم توقع على نظام روما الأساسي، على الأقل حتى هذه اللحظة، وبالتالي هي ليست عضواً فيه بالرغم من مشاركتها الناشطة في المفاوضات بشأنه. ومن أجل تلك الأسباب تحديداً استدعيتي زميلتي السيدة سانيا شتيليتش، الممثلة الدائمة لسيلوفينيا لدى الأمم المتحدة للمشاركة في استضافة هذا الحدث والمشاركة فيه. ورغم أنني لست محامياً فإنني حريص على حكم القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ورغم أن دولتي ليست عضواً في الميثاق إلا إنها تتطلع لتصبح كذلك، وحول ذلك هناك قصة أود أن أرويها لكم.

فقد علمت بتأسيس المحكمة الجنائية الدولية بطريقة شخصية لا تخلو من الطرف. ففي عام ١٩٩٨ عندما عدت إلى غواتيمالا من سانتياغو، شيلي، بعد أن خدمت في الأمانة العامة للأمم المتحدة، طلبت مني حكومتي أن أساعد في تنظيم زيارة رسمية للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان وزوجته "نين" إلى غواتيمالا ضمن زيارة لأمريكا اللاتينية. تم الإعداد للزيارة التي وافقت السادس والسابع عشر من تموز/يوليه خلالها تلقى الأمين العام خبر توقيع ميثاق روما الأمر الذي استدعى حضوره. وللهولة الأولى بدا لي أن زيارة الأمين العام لغواتيمالا قد أحبطت مما تسبب في استيائنا. إلا أن الأمين العام مدد زيارته يوماً إضافياً وطار إلى روما ليحضر احتفال التوقيع ويعود إلى غواتيمالا حيث كانت زوجته في انتظاره لاستكمال زيارته الرسمية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ عندما كنت أشغل منصب الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة أقنعت، أو بالأحرى ظننتني قد أقنعت، الرئيس ألفونسو بورتيلو بإنضمام بلدي إلى نظام روما الأساسي قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وما كان علينا إلا أن ننتظر التوجيهات المكتوبة لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيث وعدنا وزير الخارجية بإرسالها. وبدلاً من ذلك تلقينا توجيهات مكتوبة تفيد بعدم الانضمام. والسبب وراء ذلك يقودني إلى الجزء الجوهري من القصة وهو الجزء المتصل بالظروف الخاصة.

إن الرأي السائد الذي يفسر عزوف دول كثيرة عن الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية هو خشية تأثير نشاطات المحكمة على السيادة الوطنية. وبنفس الروح هنالك خشية تحيط بمبدأ "مسؤولية الحماية" حيث جعلت بعض الدول تتردد في الخضوع لقرارات وأحكام دولية التي يمكن تفسيرها بأنها تدخل في شؤونها الداخلية بالرغم من مبدأ التكامل الذي ينطوي عليه نظام روما الأساسي.

* الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

وبالنسبة لانضمام غواتيمالا إلى المحكمة الجنائية الدولية فإن ذلك ينسجم مع توجهات سياستنا الخارجية، كما أن معظم كبار موظفي وزارة الخارجية هم من مؤيدي تلك الخطوة. وفي الواقع، منذ أن وقعت غواتيمالا على اتفاقيات السلام لعام ١٩٩٦ التي أنهت نزاعاً داخلياً استمر أربعين سنة، أصبحت المبادئ التي شكلت أساس هذه الاتفاقيات وهي: دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية الإثنية والثقافية والتقدم الاقتصادي المصحوب بعدالة اجتماعية - أصبحت هذه المبادئ جزءاً لا يتجزأ من سياستنا الخارجية.

إذن لماذا لم ننضم إلى المحكمة الجنائية الدولية؟ كان لا بد من تجاوز عقبتين: الأولى قضائية بالدرجة الأولى، والثانية ذات طبيعة سياسية إلى حد كبير. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى وتماشياً مع "الاعتقاد السائد" الذي ذكرته من قبل، هناك مقاومة عنيفة في غواتيمالا لفكرة إخضاع القضاء المحلي لقانون دولي. وفي هذا الصدد كانت حجة المحامين أن المحكمة الجنائية الدولية لا تنسجم مع التشريعات الداخلية فحسب بل تنقصها الدستورية أيضاً ذلك لأن مواطني غواتيمالا لا تجوز محاكمتهم إلا في محاكم غواتيمالية.

وعلى أية حال، في عام ٢٠٠٢ طلب الفرع التنفيذي من المحكمة الدستورية إبداء رأي استشاري حول اتساق نظام روما الأساسي مع دستور غواتيمالا وقد كان رد المحكمة بالإيجاب، الأمر الذي يعني أنه لا يوجد أي عوائق دستورية تحول دون انضمام غواتيمالا إلى المحكمة.

أما المسألة الثانية، ألا وهي المعارضة السياسية، إنما كان مردها إلى أن أمين عام الحزب السياسي الحاكم آنذاك وهو "جبهة الجمهوريين الغواتيماليين"، كان الجنرال إفران ريوس مونت المتهم من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية ومن "لجنة الحقيقة الغواتيمالية" بالتغاضي عن تعسفات كبيرة في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك الإبادة الجماعية وذلك خلال رئاسته بحكم الأمر الواقع ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٣. ومع أن محامي الحزب، على صعيد معين، تفهموا أنه لن يكون للمحكمة سلطة على الجرائم التي ارتكبت قبل يوليو/تموز ٢٠٠٢ غير أنهم على صعيد آخر كانوا مترددين. وهكذا نشأت ثقافة معارضة الانضمام للمحكمة داخل الحزب، وهو الحزب الذي يشغل مقاعد المعارضة اليوم وما زال قادراً على التأثير بالرغم من أن تأثيره يتهاوى.

ومن خلال الحكومات المتوالية - أوسكار برغر (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، وألفارو كولوم (٢٠٠٨ حتى الآن) - فإن السلطة التنفيذية قامت بنشاط كبير بالدعوة للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولكنها ما زالت تواجه المعارضة الشديدة من "جبهة الجمهوريين الغواتيماليين" وبعض حلفائهم في الكونغرس فضلاً عن العناصر الأكثر محافظة في مؤسسة غواتيمالا التشريعية. في الواقع قامت حكومة أوسكار برغر عام ٢٠٠٧ بدعوة رئيس المحكمة الجنائية الدولية السابق السيد فيليب كيرش إلى زيارة غواتيمالا ساعياً لإقناع الفئات المعتنقة بأنه لا داعي لخشية الانضمام، وقد قام الرئيس كيرش بمهمة تثير الإعجاب بالتواصل معهم موضعاً مدى سلطة المحكمة ومبيناً الضوابط التي تجنب المحكمة القيام بإجراءات ذات أثر رجعي والتي تنطوي على الجرائم المتصورة في نظام روما الأساسي، ولكن جهوده لم يكتب لها النجاح الملموس الذي كنا نتمناه.

أين نقف اليوم؟ إن حكومة غواتيمالا مستمرة بالتزامها الثابت للانضمام إلى المحكمة كخطوة تنسجم تماما مع موقفها من دعم حقوق الإنسان والدفاع عنها ومكافحة الإفلات من العقاب. أما الائتلاف الذي يعارض هذا التحرك وبخاصة "جبهة الجمهوريين الغواتيماليين" فقد تناقص عدده في الكونغرس مع أن قراءتهم للأحداث الأخيرة المتصلة بمذكرة القبض على الرئيس عمر حسن البشير، رئيس السودان، ألهبت من جديد مخاوفهم وربما زادت من تصميمهم على مقاومة المصادقة على الانضمام للمحكمة. ومن الصعب التنبؤ بما ستنتهي إليه جهود الحكومة في هذا الصدد.

وخلال ذلك، سنواصل على الصعيد الدولي متابعة أعمال المحكمة والمشاركة بصفة مراقب في اجتماعات جمعية الدول الأطراف. وفي نفس الوقت وعلى الصعيد المحلي سنتابع جهودنا للحصول على موافقة الكونغرس على الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا السياق، أعتقد أن المؤتمر الاستعراضي القادم الذي سيجمع الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي يمثل فرصة جديدة لاستعراض نظر الرأي العام إلى نشاطات المحكمة.

صاحب السعادة السيد باسو سانغك*

من المناسب أن نبدأ بياننا المقتضب بالتأكيد على أنه بالنسبة لنا، إن نظام روما الأساسي، والمحكمة الجنائية الدولية التي أنشأها، لا تعمل في فراغ، بل هو بالأحرى عنصر مهم في نظام جديد للقانون الدولي. وهذا النظام الحديث هو نظام يتسم بقدر أكبر من التضامن، في حين يبقى وفيا لمبدأ السيادة، وبمنح أولوية للمنفعة المشتركة. وقد وردت أسس هذا النظام الحديث للقانون الدولي، بطبيعة الحال، في ميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وبالتحديد قضية "الحفاظ على السلم والأمن الدوليين" والتوصل إلى حلول سلمية للصراع " وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي".

فالقانون الجنائي الدولي كما هو عليه اليوم يبني على السعي إلى تحقيق السلام من خلال مكافحة الإفلات من العقاب. وبالفعل في عام ١٩٤٦، اعترفت محكمة نورمبرغ بأنه لا يمكن إنفاذ أحكام القانون الدولي، وتحقيق السلام إلا من خلال مكافحة الإفلات من العقاب. ومن ثم ينبغي أن تكون العلاقة بين السلام والعدالة موجودة في كل مكان من أجل تطوير القانون الدولي الحديث. وتجلت هذه العلاقة بين السلام والعدالة بوضوح لواقعي نظام روما الأساسي.

ونحن ملتزمون تماما بفكرة أن السلام والأمن الدوليين، من جهة، والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، من جهة أخرى، يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب. ونجد أن هذه القيم - والتي تؤكد على أنها هي أساس النظام الحديث الذي تتفاعل من خلاله - ينبغي أن تتجسد في نظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وبمنح النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اختصاص البت في "أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي ككل" من أجل تعزيز العدالة الدولية ومحاولة مكافحة الإفلات من العقاب. وتشمل هذه الجرائم، كما نعلم جميعا، جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان، رغم أن هذه الأخيرة لم تحدد بعد. ويتم دعم الأهمية المعلقة على مبادئ العدل والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب من خلال حقيقة أنه بموجب النظام الأساسي، لا يستطيع أحد أن يتهرب من اختصاص المحكمة وذلك بصفته الرسمية أو من خلال الحصانات.

بعد أن قلت هذا، فمن المهم أن نتذكر ما قلناه أعلاه، أي أن العلاقة بين السلام والعدالة الموجودة في كل مكان ينبغي أن تكون في أساس نظامنا الحديث، وعلى نحو مماثل فإنها موجودة في نظام روما الأساسي. ولذلك، فإن السلام مهم أيضا ويجب أن تتاح له فرصة للازدهار في أية وضعية معينة. ونحن الآن جميعا على دراية بمضمون المادة ١٦ التي تنص على أنه لا يجوز المضي في التحقيقات والمقاضاة لمدة عام بعد اعتماد قرار بموجب الفصل السابع من قبل مجلس الأمن. وقد وردت المادة ١٦ في النظام الأساسي على وجه التحديد لضمان وجود علاقة تكاملية بين السعي إلى تحقيق العدالة، من جهة، وتحقيق السلام من جهة أخرى. وقد وردت هذه المادة في النظام الأساسي على وجه التحديد لضمان أنه بينما يجري إتباع العدالة يجب أن تتاح للسلام فرصة للازدهار.

* الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة.

وإننا كأعضاء في المجتمع الدولي، منشغلين بتحقيق السلام والعدالة، نشعر بالقلق إزاء إصدار أوامر قد تعرقل عملية السلام. ولهذا السبب أيدنا الدعوة التي وجهها الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن لاعتماد قرار بموجب المادة ١٦ في سياق السودان. فإن ذلك يعود إلى العلاقة القائمة بين السلام والعدالة، كما هي قائمة في النظام الجديد المحمل بقيم القانون الدولي، والتي لا نرى أي تناقض في إطاره بين دعم جنوب أفريقيا المتواصل للمحكمة الجنائية الدولية كهيئة قضائية مكلفة بإقامة العدالة، من جهة، وسعيها لتحقيق السلام في السودان من خلال الوسائل السياسية، بما في ذلك من خلال العملية المنصوص عليها في المادة ١٦ من النظام الأساسي. وتشمل العملية السياسية التي تهدف إلى تأمين السلام لشعب السودان إنشاء فريق رفيع المستوى، يرأسه الرئيس السابق مبيكي، مكلف بتقديم توصيات إلى الاتحاد الأفريقي للسلام ومجلس الأمن بشأن أفضل الطرق لمعالجة قضايا المساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب، من جهة، والمصالحة وتضميد الجراح من جهة أخرى، بصورة شاملة. وفي الواقع، إذا قرأ المرء بعناية قرارات الاتحاد الأفريقي للسلام ومجلس الأمن بشأن قضية السودان، سيكون واضحا أنه سعى إلى تطبيق المادة ١٦ بخصوص إرجاء التحقيق، فقد دعا المجلس السلطات باستمرار إلى اتخاذ خطوات فورية لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والعدالة. وقد دعا مجلس السلام والأمن، على سبيل المثال، الأطراف السودانية إلى "ضمان معالجة قضايا الإفلات من العقاب والمساءلة والمصالحة وتضميد الجراح بشكل مناسب من خلال المفاوضات". وعلى نحو مماثل، فقد دعا المجلس السودان إلى "اتخاذ خطوات فورية وملموسة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور". وفي معرض حديثه عن ولاية الفريق الرفيع المستوى، والتعبير عن الصلة بين السلام والعدالة، قال الرئيس إبيكي في آذار/مارس من هذا العام:

"لا يجب أن تعمل القارة على إنهاء الحروب والصراعات العنيفة في أفريقيا فقط، بل وأيضا على ضمان أنه في حالة اندلاع الحرب بأي حال، يجب أن تعرف جميع الأطراف المتحاربة أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من التجاوزات ستعاقب بصرامة، وأنه لن يسمح لثقافة الإفلات من العقاب أن تترسخ وتكرس نفسها".

ولذلك فبالنسبة لنا، يجب أن يسير السلام والعدالة جنبا إلى جنب. ولا يمكننا مواصلة أحدهما دون النظر إلى الآخر، ونحن بالتأكيد لا يمكننا إتباع أحدهما على حساب الآخر. وهما وجهان لنفس العملة. وبينما تواصل المحكمة تحقيق العدالة، يجب على الأجهزة السياسية للنظام الذي أنشأناه، بما في ذلك مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس أمن الأمم المتحدة، استخدام كل الوسائل المتاحة لها لضمان تحقيق السلام والأمن وصورتهما.

وفي عام ٢٠١٠، سوف تلتقي الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية في أوغندا لاستعراض نظام روما الأساسي. ويحدونا الأمل في أن التحضيرات لهذا الحدث البالغ الأهمية تسير على ما يرام وأن المندوبين وهم يجتمعون للتفكير في تعريف جريمة العدوان وغيرها من التعديلات على النظام الأساسي، سوف يضعون في اعتبارهم مقاصد وجود المحكمة الجنائية الدولية في ظل نظام صُمم لضمان السلام والعدالة للجميع في العالم ولن يعيش فيه.

صاحبة السعادة السيدة مارينا أنيت فالير*

إنه لشرف لي أن تتاح لي الفرصة للتحدث إليكم عن قضية تحتل أهمية خاصة بالنسبة لترينيداد وتوباغو وهي القضية التي تشكل محور أعمال هذا الصباح ألا وهو العدالة الجنائية الدولية ودور المحكمة الجنائية الدولية. إن ترينيداد وتوباغو تعتر بمجزات هذه المحكمة منذ تبني نظام روما الأساسي والشروع في تنفيذه وانتخاب هيئة القضاة والبدء بأول محاكمة. إننا جميعا مدركون بأن المحكمة كانت في الفترة التي مضت منذ تأسيسها موضعا لانتقادات كثيرة من الأفراد والدول وهيئات أخرى مماثلة. إن ترينيداد وتوباغو ستظل مقتنعة بأن المجتمع الدولي قد جعل من المحكمة الجنائية الدولية آلية دائمة وعالمية مستقلة حقا في مكافحتها للإفلات من العقاب. إن المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي يقرون بأنه لا يوجد ملاذ آمن ولا حامية للمراتب العليا ولا حصانة سيادية في محاولتهم التهرب من العدالة. وبالمقابل فإن ضحايا هذه الجرائم الدولية يرون في هذه المحكمة حصن العدالة، وإلى حد بعيد، منارة أمل.

ومع ذلك لا بد أن نتذكر أن المحكمة الجنائية الدولية ليست أداة مفروضة من دول الشمال على دول الجنوب، أو من الدول المتقدمة على الدول النامية، أو من الغرب على الشرق كما يحاول بعض معارضيها أن يجعلونا نعتقد. حين اتخذ سيادة القاضي آرثر ن. ر. روبنسون الرئيس الأسبق لترينيداد وتوباغو ورئيس وزرائها المبادرة السياسية لإعادة التأكيد للأمم المتحدة بضرورة تأسيس محكمة دولية دائمة فهو لم يتصور، كما فعل السيد بنجامين فيرنر المدعي العام السابق في محاكمات نورنبرغ وغيره، محكمة محدودة على إقليم معين أو شعب معين أو ثقافة أو حضارة معينة. لقد رأوا فيها محكمة لخدمة الإنسانية جمعاء. وسنظل مقتنعين بأن المحكمة الجنائية الدولية ستبقى ملتزمة بالمهام المنوطة بها بموجب نظام روما الأساسي.

حقا إن المحكمة الجنائية الدولية هي نتاج ما هو خير بالنسبة للمجتمع الدولي ومثال بارز على النجاح الناجم عن الجهود المتعددة الأطراف.

أما من المنظور الإقليمي فإن ترينيداد وتوباغو وأندادها من الجماعة الكاريبية قد أسهموا في تشكيل المحكمة الجنائية الدولية في العقد الأخير. لقد روحنا وما زلنا نروج للمحكمة الجنائية الدولية في إقليمنا الفرعي التابع للجماعة الكاريبية وقمنا باستضافة حلقات نقاش وحلقات عمل حول المحكمة الجنائية الدولية لتنمية الوعي ضمن مجتمعنا. وحين قامت ترينيداد وتوباغو بسن التشريع اللازم للتنفيذ فقد وضعت ما توصلت إليه تحت تصرف الكثيرين من جيرانها الذين كانوا يبحثون عن تشريع خاص بهم من أجل أن يكيفوا قوانينهم المحلية بشكل يتوافق مع أحكام نظام روما الأساسي. فضلا عن ذلك فقد تعاونوا مع أعضاء مجموعة المنظمات غير الحكومية، وبشكل خاص ائتلاف المحكمة الجنائية الدولية في إقناع الوفود والحكومات الإقليمية كي يدرجوا في جداول أعمال الجماعة الكاريبية والتجمعات الأخرى الأمور التي تتصل بالمحكمة الجنائية الدولية. بل إن كلا منا لعب دورا وسيظل يلعب دورا في الدفاع عن نزاهة ميثاق روما. ومن أهم الأمور، كان رفض عدد من دول الجماعة الكاريبية التوقيع على أي اتفاقات

* الممثلة الدائمة لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة.

عدم الانصياع الثنائية التي تخالف الهدف من نظام روما الأساسي والتزاماتنا بموجب اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. كذلك، فقد قمنا بتزويد المحكمة بالقضاة كما يعمل عدد من مواطنينا في أقسام مختلفة من أمانة جمعية الدول الأطراف.

إن المجتمع الدولي بما تواجهه من مشاكل متعددة تحتاج إلى المحكمة الجنائية الدولية وبخاصة في سعينا للتغلب على الكثير من إخفاقات القرن العشرين. إن من أخطر هذه الإخفاقات عدم احترام حقوق الإنسان لضحايا الإبادة الضعفاء وضحايا الجرائم الفظيعة الأخرى بالرغم من توفر الأدوات المختلفة لتفعيل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إن ترينيداد وتوباغو تدعو كل أعضاء الأمم المتحدة الذين لم ينضموا بعد إلى نظام روما الأساسي أن يفعلوا ذلك. وبجهودنا المشتركة نستطيع أن نواصل بناء المحكمة الجنائية الدولية كحصن لمواجهة أولئك الذين يوظفون مراكز القوة لديهم لإيقاع البؤس على الضعفاء منا.

صاحبة السعادة السيدة روزماري بانكس*

تؤيد نيوزيلندا بقوة المحكمة الجنائية الدولية وتدرك أهمية هذا النوع من الحوار الجاري في نيويورك لأجل تعميق فهم طبيعة المحكمة. وهذا مهم خاصة في زمن يسوده نوع من سوء الفهم للمحكمة.

وأود أن أقدم منظورا إقليميا آخر ومعلومات محدثة فيما يتصل بالمحكمة الجنائية الدولية في منطقة جنوب البحر الهادئ. وكما تعرفون لم يكن ثمة أي نشاط تحقيق في منطقتنا وانصب التركيز بدلا من ذلك على هدف المشاركة العالمية تنفيذ نظام روما الأساسي.

لا تخطى منطقة جنوب البحر الهادئ بتمثيل جيد في المحكمة الجنائية الدولية فحتى اليوم لا تشكل إلا ٦ من أصل ١٠٨ دولة طرف. وهذه الدول الأطراف السبعة هي أستراليا، وجزر كوك، وفيجي، وجزر مارشال، وناورو، وساموا، ونيوزيلندا. ووقعت جزر سليمان على نظام روما الأساسي وأعربت بابوا غينيا الجديدة عن اهتمامها بالتصديق عليه. إن النسبة المنخفضة في العضوية لا تدل بالضرورة على انعدام الاهتمام وإنما تدل على وجود صعوبة في تحديد الأولويات.

هناك عقبات يتعين التغلب عليها لأجل التصديق يصعب على بلدان منطقتنا مواجهة طلبات وتكاليف التغيير والتطوير التشريعي المطلوب وهناك أيضا أولويات متنافسة بما في ذلك ضغوط المجتمع الدولي قصد الامتثال للمتطلبات المتعلقة بالإرهاب وغسل الأموال وتهريب المخدرات.

ثمة عمل جار بهدف التغلب على هذه العقبات، فقد عقدت عدة حلقات دراسية وحلقات عمل في منطقة جنوب المحيط الهادئ خلال السنوات الأخيرة. وعلى سبيل المثال، الحلقة الدراسية رفيعة المستوى التي استضافتها أستراليا في عام ٢٠٠٧ وحلقة العمل الإقليمية التي استضافتها ساموا في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨. وتهدف هذه الأنشطة إلى زيادة المعرفة بالمحكمة الجنائية الدولية في منظمة جنوب البحر الهادئ، وتشجيع الأطراف على التصديق، ومساعدة الدول التي تريد ذلك على إصدار التشريعات التنفيذية اللازمة. وقد شملت حلقة العمل التي نظمت في ساموا مدخلا إلى قانون الكمنويلث النموذجي لتنفيذ نظام روما.

وقدمت المساعدات الثنائية الأطراف في منطقتنا لتقوية الأطر الرئيسية الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية والتعاون الدولي بما في ذلك المساعدة المتبادلة في المجال الجنائي. كما إن البرلمانين، لاسيما منظمة "برلمانيون من أجل عمل عالمي"، والمنظمات غير الحكومية أيضا يروجون في إقليمنا للمسائل المرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية.

* الممثلة الدائمة لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة.

وبإيجاز، فإن أولويتنا الإقليمية تتمثل في مواصلة دعم المحكمة والعمل على التصديق على نظام روما الأساسي وتنفيذه على النطاق العالمي. ونعتقد أن زيادة عدد التصديقات يمكنها تحسين الأمن في المنطقة والمساعدة على حرمان مرتكبي الجرائم الفظيعة من الحصول على ملاذ آمن.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم نيوزيلندا للمحكمة الجنائية الدولية. وبالنسبة للنقاش الدائر حاليا، إننا نؤيد بقوة استقلال المحكمة وحيادها في الاضطلاع بولايتها القانونية. إننا نتميز هذا عن العمليات السياسية من قبيل دور مجلس الأمن فيما يتعلق بنظام روما الأساسي، المادة ١٦.

صاحب السعادة السيد إيف هاسندونك*

أود أن أعرب عن امتناني للفرصة المتاحة لي لكي أعبر ببعض الكلمات عن مسألة التعاون لأنني أعتبر دوري كجهة اتصال أو كميّسّر في مجال التعاون، يهم التوعية أو الدعوة. وأنا ممتن لكل الفرص التي أتيتحت لإطلاع الزملاء، والمنظمات غير الحكومية على الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في هذا الشأن.

ويشمل التعاون، التعاون بين الدول والمحكمة الجنائية الدولية، والتعاون بين المنظمات الدولية والمحكمة، والتعاون أيضا مع المنظمات غير الحكومية، وهو بالتالي في غاية الأهمية فيما يخص الأداء السليم للمحكمة، ولنجاحها في المستقبل.

وفي دورتها السادسة المعقودة في عام ٢٠٠٧، اعتمدت جمعية الدول الأطراف التوصيات الواردة في تقرير المكتب (تقرير المكتب المعني بالتعاون ICC-ASP/6/21). كانت هناك ٦٦ توصية بشأن التعاون، وعملنا بشأن هذه التوصيات على مدى ١٨ شهرا الماضية. وبهذه التوصيات، تكون الجمعية قد قدمت توجيهها بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تدعم المحكمة. وقررت الجمعية أيضا تعيين منسق للمساعدة في العمل المتعلق بالتعاون.

وكما ورد في تقرير المكتب، تعد مسألة التعاون مسألة دينامية وتتوقف على حجم أعمال المحكمة. وقد كان بعض توصيات المحكمة ذا طبيعة أعجل من أخرى. وقد تصبح توصيات أخرى عاجلة أيضا، حسب تطور أنشطة المحكمة. لذا فإن ما حاولنا عمله في البداية بتعاون وثيق مع المحكمة، ومع المنظمات غير الحكومية والدول أيضا، هو محاولة تحديد الأولويات وتنفيذها. وقد عملنا بشأن هذه المسألة على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية وقمنا بذلك بشكل ملموس وعملي.

وليست هذه الأولويات أبرزها بالضرورة. فهناك قضايا تقنية، من قبيل قانون التنفيذ، وتجميد الممتلكات، وتعقب الأصول، وحماية الضحايا والشهود والعلاقات مع المنظمات الدولية. ليست هذه أشهر القضايا، مثل الاعتقال والتسليم، أو الدعم الدبلوماسي، ولكنها في الواقع حاسمة بالنسبة لسير العمل في المحكمة.

وقد أحرز تقدم مهم بشأن القضايا المحددة وربما يمكننا أن نبدأ في النظر في قضايا جديدة مثل الاتصال، وهو ما أثاره السفير لوموناكو. وأظن أن الاتصال ودبلوماسية المحكمة عاملان مهمان للغاية بالنسبة للتعاون. وفي الأسابيع القلائل المقبلة، أود العمل مع الزملاء في المحكمة وفي البعثات بشأن هذه القضايا المتعلقة بدبلوماسية المحكمة واتصالها. وأظن أيضا أن هناك قضية واحدة قد تستحق مزيدا من الاهتمام وهي أفضل الممارسات المتعلقة بالتعاون. فبعد قانون التنفيذ، ما هي أفضل الممارسات التي وضعها بعض الدول التي لها تجربة في مجال التعاون من أجل الاستجابة حقا لطلبات التعاون المقدمة من المحكمة.

* الممثل الدائم لبليجيكا لدى المنظمات الدولية في لاهاي.

ثم علينا أن نتطلع إلى الدورة الثامنة للجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر، كما قال لنا الرئيس ويناويسير، حيث
أمل أن تتاح لنا الفرصة لإجراء مناقشات بشأن التعاون، وأن نتطلع أيضا إلى المؤتمر الاستعراضي، الذي سيتضمن
تجربة تقييمية وحيث ستكون لنا ربما مناقشات بشأن التعاون أيضا.

صاحب السعادة نوريهيرو أوكودا*

سوف أركز في هذا العرض على عالمية نظام روما الأساسي ووجهات النظر الإقليمية.

منذ انضمام اليابان رسمياً إلى المحكمة الجنائية الدولية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، علقنا، في جملة أمور، أهمية كبيرة على تحقيق العالمية لنظام روما الأساسي. وتشعر اليابان بالتزامها خاصة بالمساعدة على زيادة عدد الدول الأطراف في المنطقة الآسيوية، نظراً لوجود ١٤ دولة آسيوية فقط من بين الدول الأطراف في المحكمة البالغ عددها ١٠٨ دولة. ومن المؤسف أنه نظراً لهذا التمثيل الجغرافي الحالي، غالباً ما يُنظر إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو ربما يساء فهمها، بأنها مؤسسة تحت هيمنة مناطق معينة. وينبغي معالجة التوازن الجغرافي حتى تكون المحكمة مؤسسة أكثر عالمية. قامت اليابان، إدراكاً منها تماماً بدورها في المنطقة، ببذل جهوداً في هذا الصدد من خلال اتصالاتنا الثنائية، وكذلك في المحافل الإقليمية مثل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. ولم نوضح بنشاط أهمية الانضمام فحسب، وإنما قمنا بتبادل الخبرات والمهارات في عملية التصديق مع المتحمسين للفكرة.

وأود أن أعرض الجهود التي بذلناها مؤخراً في هذا الصدد. ففي ١٨ مارس/آذار ٢٠٠٩، نظمت حكومة اليابان بالاشتراك مع المنظمة حلقة دراسية لمدة يوم واحد بعنوان "المحكمة الجنائية الدولية: القضايا الناشئة وتحديات المستقبل" في نيودلهي. استقطب الحدث ٩٢ مشاركاً من أعضاء السلك الدبلوماسي الدولي القائمين في الهند، المنظمات الدولية، ووزارة الشؤون الخارجية الهندية، والأكاديمية الهندية للقانون الدولي، وجامعات هندية.

وفي كل من الجلسات الصباحية وبعد الظهر، انخرط المشاركون في مناقشات بناء لطائفة من المشاكل تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، مثل العلاقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، وكيفية تشجيع انضمام الدول الآسيوية إلى المحكمة، والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لنظام روما الأساسي في أوغندا. أود أن أسلط الضوء على بعض التعليقات التي قدمت في الحلقة الدراسية، والتي قد تكون مهمة^(١).

وشددت القاضية الراحلة فوميكو سايغا، في كلمتها الهامة، على أهمية المحكمة الجنائية الدولية وشرحت الإطار القانوني للمحكمة الجنائية الدولية، مثل مبدأ التكامل، والإجراءات القانونية في إطار إجراءات المحكمة والاختصاص المحدد للمحكمة، استناداً إلى تجربتها المموسة كقاضية. كانت فرصة ثمينة للمشاركين للاستماع إلى القاضية المعيّنة كيف تعمل المحكمة الجنائية الدولية في الواقع على أساس الإطار القانوني المذكور سابقاً.

* نائب الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة.

(١) مرفق طيه ملخص للحلقة الدراسية التي عقدها المنظمة.

وسعادة السيد إيتشيرو كوماتسو، سفير اليابان في سويسرا، الذي كان مديراً عاماً لمكتب الشؤون القانونية الدولية في وزارة الخارجية اليابانية في الوقت الذي انضم فيه اليابان للمحكمة، وأشار إلى التحديات التي تواجه اليابان في التوصل إلى نظام روما الأساسي . وأشار إلى ثلاث مسائل، هي (١) العلاقة بين الجرائم الخطيرة في نظام روما الأساسي والقانون الوطني، و (٢) الإجراءات التشريعية اللازمة للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، و (٣) مسائل مالية. وعمقت هذه المناقشات فهم المشاركين، خصوصاً بالنسبة للذين يشاركون نفس التحديات.

وذكر الأمين العام للمنظمة أنه كان هناك عدد قليل من الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية من بين الدول الأعضاء في المنظمة، لاسيما وأنه لم يكن هناك سوى ١٤ في آسيا. وكانت مشاعر القلق التي أعربت عنها الدول التي لم تنضم إلى المحكمة الجنائية الدولية هي احتمال أن تقيد المحكمة الجنائية الدولية الولاية القضائية المحلية، وأنه قد يلزم إعادة النظر في القوانين الوطنية كشرط مسبق للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، والمشاكل الناجمة عن الاتفاقات الثنائية التي أبرمت لغرض منع تسليم مواطنيها للمحكمة الجنائية الدولية. وأشار الأمين العام إلى ضرورة قيام المنظمة بتنفيذ برنامج تدريبي يهدف إلى نشر المعلومات عن الانضمام كوسيلة للتغلب على هذه الاعتراضات.

ونحن نعتقد أن هذا النوع من الحلقات الدراسية الإقليمية مفيد جداً في تبادل الاهتمامات والخبرات بصراحة بين الذين لديهم سمات مشتركة. سيواصل اليابان بذل قصارى الجهود لتحقيق عالمية نظام روما الأساسي خصوصاً عن طريق زيادة عدد أعضائه في المنطقة الآسيوية.

المرفق

المحكمة الجنائية الدولية:

القضايا الناشئة وتحديات المستقبل

نُظمت من قبل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية وحكومة اليابان
(موجز للنتائج)

عقدت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية وحكومة اليابان حلقة دراسية مدتها يوماً واحداً في فندق موريا شيراتون في نيودلهي في ١٨ مارس/آذار ٢٠٠٩. بعنوان "المحكمة الجنائية الدولية: القضايا الناشئة وتحديات المستقبل". واستقطب الحدث ٩٢ مشاركاً من أعضاء السلك الدبلوماسي الدولي المتمركزين في الهند، والمنظمات الدولية، ووزارة الخارجية الهندية، والأكاديمية الهندية للقانون الدولي، وجامعات هندية، وألقيت كلمات هامة عن المساهمات التي قدمها اليابان للمحكمة الجنائية الدولية وخبرته في عملية الانضمام إلى نظام روما الأساسي. كما كانت هناك مناقشات حيّة بشأن المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية ومستقبل التعاون بين المنظمة والمحكمة الجنائية الدولية. ويرد موجز نتائج الحلقة الدراسية أدناه.

١ - المراقبة الشاملة

(أ) كلمة الافتتاح التي ألقته في الجلسة الافتتاحية السيدة فوميكو سايجا المحترمة، قاضية المحكمة الجنائية الدولية من اليابان، كانت عرضاً حياً لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية، وقد لقيت موافقة حارة من الحاضرين.

(ب) الخطاب الهام في الجلسة الافتتاحية، قصد مساعدة الحاضرين لتفهّم أفضل للمحكمة الجنائية الدولية، قدّمه سفير اليابان في سويسرا، السيد إيتشيرو كوماتسو، الذي كان مديراً عاماً لمكتب الشؤون القانونية الدولي في وزارة الخارجية اليابانية في الوقت الذي انضمت فيه اليابان إلى المحكمة. وصف السفير كوماتسو مساهمات اليابان للمحكمة الجنائية الدولية وخبرتها في الانضمام إليها.

(ج) في كل من الجلسات الصباحية وبعد الظهر، انخرط المشاركون في مناقشات بناءً لطائفة من المشاكل تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، مثل العلاقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمحكمة، كيفية تشجيع الدول الآسيوية على الانضمام إلى المحكمة، والمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي الذي سيعقد في أوغندا في عام ٢٠١٠.

- ٢ ملخص المناقشات

- (أ) الجلسة الصباحية: "التطور التدريجي لفقهاء القانون الجنائي الدولي ونظرة عامة"
- '١' قال أحد ممثلي حكومة الهند إن بلاده كانت تساهم بفعالية في تطوير المحكمة منذ اعتماد نظام روما الأساسي. وأوضح أيضاً سبب عدم توقيع الهند على نظام روما الأساسي في مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي في روما عام ١٩٩٨، مع التأكيد على أن الهند سوف تحضر المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي الذي سيعقد في أوغندا في عام ٢٠١٠ من أجل التعبير عن مواقفها الأساسية.
- '٢' باحث مرموق من الهند تطرق إلى تاريخ المحاكم الجنائية الدولية، مشيراً إلى الخلفية التاريخية لإنشاء مثل هذه المحاكم في التسعينيات من القرن الماضي مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما وصف المشاكل التي قد تنشأ في المحاكم الجنائية الدولية في سياق محاكمة الأشخاص الذين يرتكبون أشد الجرائم خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي.
- '٣' المستشار القانوني الإقليمي للجنة الصليب الأحمر الدولية في جنوب آسيا قدم صورة شاملة للكيفية التي ساهمت بها لجنة الصليب الأحمر الدولية في احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الإنساني الدولي، وهي المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. كما وصف التعاون الوثيق الذي تقدمها اللجنة للمحكمة الجنائية الدولية.
- (أ) جلسة بعد الظهر: "المحكمة الجنائية الدولية: التطورات الراهنة والتحديات المعاصرة"
- '١' ذكر الأمين العام للمنظمة أنه كان هناك عدد قليل من الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية من بين الدول الأعضاء في المنظمة، لاسيما وأنه لم يكن هناك سوى ١٤ في آسيا. مشاعر القلق أعربت عنها الدول التي لم تنضم إلى المحكمة هي احتمال أن تقيد المحكمة الجنائية الدولية الولاية القضائية المحلية، وأنه قد يلزم إعادة النظر في القوانين الوطنية كشرط مسبق للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، والمشاكل الناجمة عن الاتفاقات الثنائية التي أبرمت مع الولايات المتحدة لغرض منع تسليم المواطنين الأمريكيين للمحكمة. أشار الأمين العام إلى قيام المنظمة بتنفيذ برنامج تدريبي يهدف إلى نشر المعلومات عن الانضمام كوسيلة للتغلب على هذه الاعتراضات.
- '٢' مدير اللجنة الوطنية الهندية لحقوق الإنسان قدم شرحاً للتحديات التي تواجه المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي الذي سيعقد في أوغندا في عام ٢٠١٠، بما في ذلك تعريف جريمة العدوان.
- '٣' أعلن ممثلو الحكومة الهندية أن الهند تقوم حالياً بدراسة التعديلات اللازمة لنظام روما الأساسي وتعريف جريمة العدوان استعداداً للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

السيدة كريستين تشونغ*

من وجهة نظري من خارج السلك الدبلوماسي، اخترت موضوعا ينبغي أن يكون ذا أهمية كبيرة لدى الدول بعد عشر سنوات من التفاوض على نظام روما الأساسي ألا وهو موضوع التكامل في الممارسة. وكان هناك انشغال كبير لدى الدول في روما لإنشاء نظام للعدالة الدولية، يحترم من جهة سيادة الدول، ومن جهة أخرى، يرفض الإفلات من العقاب. وكرس ممثلو الدول في روما قدرا كبيرا من الوقت والجهد لإيجاد: (١) قدر من الاحترام لسيادة الدولة ترى أنه مناسب؛ (٢) وإيجاد أفضل الطرق لصياغة نظام روما الأساسي الذي يضمن أن مبدأ التكامل المختار عملي وفعال على حد سواء.

وبعد عشر سنوات، هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن الأحكام بشأن التكامل تعد جزءا ناجحا جدا من نظام روما الأساسي. وأشار السفير وينوايسير في مداخلته إلى فكرة أن نظام روما الأساسي يمثل نصا قانونيا متينا. وحسب رأيي، لعل أجزاء النظام الأساسي التي تتناول مبدأ التكامل تعد من بين الأجزاء الأكثر نجاحا. وهناك جانبان يستحقان المزيد من التفكير.

الإفناذ القوي للتكامل: احترام الإجراءات المحلية

أولا، أظهرت ممارسة المحكمة الجنائية الدولية، أن المحكمة ستنفذ بقوة مبدأ التكامل عند فتح التحقيقات والقضايا التي تبت فيها المحكمة الجنائية الدولية. وكان احترام الإجراءات الوطنية من جانب المحكمة الجنائية الدولية في غاية الجدية.

والمثال الأول هو دارفور. وربما يمثل أحد الجوانب المغفلة في تدخل دارفور في أنه أثناء عملية إعادة التحقيق وبعد ذلك تقديم القضايا، أبلغ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على نطاق واسع - إلى كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإلى قضاة المحكمة الجنائية الدولية -- عن وجود وطبيعة أي مبادرات محلية لتحقيق المساءلة في السودان. ولم يصدر أمر إدانة الرئيس عمر البشير إلا بعد أن حدد قضاة الدائرة التمهيدية للمحكمة أنه لا يوجد أي "سبب ظاهر" حتى يشكك في قبول الدعوى ضد الرئيس. واستخلصت نتائج مماثلة فيما يتعلق بأوامر أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية في وقت سابق وهي أوامر إدانة ضد أحمد هارون وعلي كوشيب.

وعلاوة على ذلك، ففي حالة دارفور، لا زالت الأوامر تنفذ من قبل جزء كبير من المجتمع الدولي، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الحكومة السودانية لم تبذل أي جهد جاد لتقديم التعويض المحلي عن الانتهاكات والجرائم التي يتعرض لها ضحايا دارفور. وفشلت الحكومة السودانية في الارتقاء إلى مستوى الوعود التي قطعته على نفسها في اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق العدالة. ولم تعر انتباهها إلى الدعوات الملحة من قبل الدول، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، إلى اتخاذ خطوات حقيقية وفورية لتوفير المساءلة عن الجرائم المرتكبة في دارفور.

والمثال الثاني هو أوغندا. فالوضع هناك مختلف تماما، حيث دفعت محاكمات المحكمة الجنائية الدولية بالفعل إلى تقديم مقترحات جادة وملموسة ومفصلة للقيام بإجراءات محلية، بما في ذلك المحاكمات المحلية بشأن الأفراد الذين يتحملون أكبر قسط من المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت في شمال أوغندا. بيد أن مسألة الاحترام الشديد لمبدأ التكامل من قبل المحكمة الجنائية الدولية لم يتغير. ومؤخرا في ربيع هذا العام، أعادت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية النظر فيما إذا كانت

* باحثة في مركز شيل لحقوق الإنسان الدولية، معهد بيل للقانون؛ ومحامية ادعاء سابقة لدى المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام وأستاذة محاضرة سابقة في معهد بيل للقانون.

المبادرات المحلية سببا يدعو للشك في قبول قضايا المحكمة الجنائية الدولية أي استمرار حيوية هذه القضايا. وخلصت المحكمة إلى أنه، حتى الآن، ليس هناك داع لتجاهل تدخل المحكمة الجنائية الدولية. ولم تتخذ أي إجراءات وطنية حتى الآن. ولكن المحكمة أوضحت أيضاً أنها ملتزمة بأن تكون متيقظة بشأن تنفيذ احترام أي إجراءات محلية حقيقية.

تعزيز المساءلة المحلية، حتى ولو لم تشرع المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق أو المقاضاة بعد

ويتمثل المجال الثاني الذي تظهر من خلاله مؤشرات مبكرة لنجاح مبدأ التكامل في مجال تعزيز المساءلة المحلية. وبعبارة أخرى، في القضايا التي لم تحقق من قبل المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن قضايا بدأتها المحكمة الجنائية الدولية، ويمكن للمرء أن يرى الآثار الإيجابية لنظام روما الأساسي واعتماد مبدأ التكامل.

ويمكن النظر إلى الوضعية في أوغندا أيضاً كمثال عن كيف أن وجود نظام المحكمة الجنائية الدولية شجع المبادرات المحلية لتقديم التعويض لضحايا الجرائم الدولية.

وثمة مثالان إضافيان، هما كولومبيا وكينيا. فمنذ عام ٢٠٠٤، وضع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الوضع في كولومبيا تحت ما يسميه ما قبل الدراسة أو التحليل. وقد رصد الوضعية في كولومبيا، بل زار هذا البلد مرتين، وذلك في محاولة لتعزيز وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان هناك، وتحقيق المساءلة عن الانتهاكات السابقة. وأدى وجود المحكمة الجنائية الدولية، على سبيل المثال، دوراً في ضمان أنه ضمن عملية تجريد القوات شبه العسكرية، لن تمنح الحكومة الكولومبية الحصانة مقابل إلقاء السلاح. وزاد احتمال تدخل المحكمة الجنائية الدولية من قوة عناصر من المجتمع المدني في كولومبيا، وداخل الحكومة الكولومبية، الذين يبحثون عن أكبر قدر ممكن من الحلول ضد الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت في هذا البلد.

وتعد كينيا أحدث مثال. فهناك، أوصت لجنة للتحقيق في أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات العامة بإنشاء محكمة خاصة لتحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت في أعقاب الانتخابات الوطنية. وقامت اللجنة أيضاً بوضع قائمة بأسماء أكثر مرتكبي العنف مسؤولية، وسيتم تسليمهم إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إذا لم تتمكن الحكومة الكينية من إقامة المحكمة الخاصة الموصى بها. وقد فات الموعد النهائي لإنشاء المحكمة الخاصة في المرة الأولى وتم تمديده. وتظل نتائج العملية المحلية غير مؤكدة. ومع ذلك، يكفل نظام روما الأساسي، وإنفاذ مبدأ التكامل، بأنه يوجد في كينيا استكشاف كامل للمساءلة المحلية أو الإقليمية قبل التوصل إلى أي تدخل للمحكمة الجنائية الدولية.

ويرمي مبدأ التكامل على النحو الذي أقر في روما إلى تحقيق هدفين: حماية سيادة الدولة وتعزيز مسؤوليتها. والهدف الأول هو الجوهر أي أنه من أجل مصداقية المحكمة، من الضروري أن تبدي المحكمة الجنائية الدولية جدية الالتزام بمبدأ مراعاة واحترام إجراءات محلية حقيقية. وأما الهدف الثاني فهو هدف أكثر طموحاً وذلك أمر جوهري لفعالية النظام العالمي لنظام روما الأساسي أي تعزيز نظم المساءلة المحلية. ويبقى كل شيء بشأن المحكمة في بداياته وموضوع مراجعة مستمرة. ومع ذلك، فإن ممارسة المحكمة حتى الآن تدل على أن هدي مبدأ الموضوعية يجري الوفاء بهما، وربما بدرجة مدهشة من النجاح.

السيد وليام بيس*

أود أن أقدم نبذة مختصرة عن المسائل المحيطة بالعالمية والتكامل والتعاون.

العالمية

بعد مضي أكثر من عشر سنوات على الاعتماد التاريخي لنظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨، بلغ عدد الدول الأطراف في المحكمة رقماً ملحوظاً وهو ١٠٨ دولة. ورغم ذلك، ينبغي أن نتذكر أن المحكمة مؤسسة جديدة - وفي حاجة إلى تعاون الدول لكي تنجح وتؤدي عملها بصورة فعالة. وفي هذا السياق، لا تزال العالمية عنصراً أساسياً لضمان أن تصبح المحكمة بحق مؤسسة عالمية قادرة على توصيل العدالة إلى المتهمين بارتكاب أشد الجرائم خطورة ضد الإنسانية. ويشكل حشد الدعم السياسي من جانب القوى الرئيسية غير الأطراف في المحكمة وضمان التمثيل الواسع النطاق لجميع أقاليم العالم في المحكمة هدفين ومعياريين رئيسيين لتعريف مبدأ العالمية في التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية.

ويذكرني جلوسنا هنا بأن نظام روما الأساسي هو نتاج عمليات التدوين التي قامت بها الأمم المتحدة وبأن التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية أكد طوال السنوات الأربع عشرة الماضية بأن نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية لا يمكنهما النجاح بدون وجود علاقة قوية وبناءة مع الأمم المتحدة. ولذلك يرحب التحالف بهذه الحلقة الدراسية المناسبة من حيث التوقيت والمعقودة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بشأن العدالة الدولية ودور المحكمة الجنائية الدولية. ومن المهم أن نتذكر الدور الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الجمعية العامة واللجنة السادسة، والإجراء الخطير الذي اتخذته رئيس اللجنة السفير لامبتي من غانا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ عندما حمل هذه اللجنة "التمثلة في الموقف" على الموافقة على القرار فاء-٥ بشأن النظر في مشروع النظام الأساسي الذي وضعته لجنة القانون الدولي. وهكذا، تلقت هذه المبادرة منذ البداية دعماً أفريقياً قوياً لإنشاء محكمة جنائية دولية مستقلة.

زملائي، اسمحوا لي أن أعلق أولاً على البيانات والمسائل الأخرى التي أثرت في هذه الحلقة الدراسية وأن أقول صراحة أن التكامل لا يمكن أن يمارس إلا إذا وجدت في الدول الأطراف والدول غير الأطراف قوانين وطنية تسمح بالتحقيق والمقاضاة وفقاً لنظام روما الأساسي في جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، وجرائم أخرى ضد الإنسانية. وبالنظر إلى عدم اعتماد هذه القوانين الوطنية حتى الآن فإن نظام روما الأساسي يبقى غير كامل بدرجة خطيرة ويعتمد كثيراً على المحكمة الجنائية الدولية.

* منظم الاجتماعات لتحالف المنظمات غير الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية.

وسيكافح الائتلاف من أجل وجود محكمة عادلة ومستقلة. وسيقاوم بشدة أي جهود للسيطرة السياسية على المحكمة وإساءة استعمالها. ولا أساس من الصحة للقول بأن المدعي العام والمحكمة "يستهدفان" أفريقيا. وترفض المنظمات غير الحكومية الأعضاء في التحالف التي يزيد عددها على ٦٠٠ منظمة في أفريقيا هذا الادعاء. وبالعكس، أفريقيا هي القارة التي لديها العدد الأكبر من التصديقات وحكوماتها هي التي طلبت من المحكمة الجنائية الدولية أن تساعد في التحقيق والمقاضاة في أشد الجرائم خطورة التي وقعت في أراضيها.

وعلاوة على الافتقار إلى تدابير التكامل، يعزى اختلال التوازن في نظام روما الأساسي إلى الثغرات الكبيرة في التصديق عليه في آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، ومن جانب الحكومات في الاتحاد السوفييتي السابق وأمريكا الوسطى. وأفضل طريق لمعالجة الاختلالات والتصورات الخاطئة هو أن نحقق تقدماً ملحوظاً في العالمية والتكامل والتعاون.

ويواصل التحالف الرصد الوثيق لعمليات التصديق والتنفيذ ويشجعها على المستوى العالمي ويعمل مع مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك مع المسؤولين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والبرلمانيين، والأكاديميين من أجل إحراز تقدم في الإجراءات الوطنية.

وفي هذا السياق، نشيد بالعمل الذي قام به الميسر الحالي والميسرين السابقين (المكسيك والبرازيل وسلوفينيا) في خطة العمل الرامية إلى تحقيق العالمية لنظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً. ويتسم الاستمرار في وضع قائمة لأجهزة التنسيق الوطنية مع المحكمة بأهمية خاصة ونشجع الدول على التعاون مع الميسرين بتقديم معلومات محدثة في هذا الصدد. كذلك، نرحب بالردود التي وردت من الدول الأطراف على الاستبيان الذي أجرته المحكمة والتي يزيد عددها على ٢٥ رداً، وندعو جميع الدول التي لم ترد على الاستبيان حتى الآن إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. ونرجو من الجمعية أن تصدر وثيقة موجزة لهذه الردود بحسب الفئات لاستخدامها في المقارنة بين التجارب المختلفة للدول في هذا الشأن.

وإضافة إلى ذلك، من المفيد للغاية أن تُنشأ في أمانة الجمعية وظيفة جديدة لتشجيع الدول على تبادل المعلومات ولكي تعمل كجهة تنسيق لطلبات المساعدة التقنية.

ويوفر المؤتمر الاستعراضي أيضاً فرصة هامة لتعزيز التصديق على نظام روما الأساسي وتنفيذه على النطاق العالمي. ولما كان الهدف الأساسي من المؤتمر الاستعراضي هو تقييم الموقف، ينبغي أن تنظر الدول في تخصيص بعض الوقت خلال المؤتمر لتقييم تنفيذ خطة العمل. ولضمان النجاح للمؤتمر الاستعراضي، يلزم توفير قدر كاف من الأموال للمراقبين وجميع الدول الأطراف للمشاركة في المؤتمر. ونظراً لعدم كفاية الأموال في الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، يلزم بوجه خاص الاهتمام بتوفير القدر الكافي من الأموال لهذا الصندوق لضمان مشاركة أقصى قدر ممكن من الحكومات في المؤتمر الاستعراضي. وستكون لمشاركة الدول بقوة في المؤتمر الاستعراضي تأثير مباشر على تعزيز العالمية.

ووجدونا الأمل في أن تركز الدول الأطراف الاهتمام والطاقة الكافيين لتنفيذ خطة العمل. ونحثكم على استغلال عضويتكم في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لضمان أن تكون المحكمة الدولية في جدول أعمالها، سواء من خلال القرارات، أو بوصفها موضوعاً للمناقشة في الاجتماعات، أو موضوعاً ينبغي أن تقدم الدول الأعضاء في تلك المنظمات تقريراً عن التقدم المحرز بشأنه. ونذكر تأثير الدعم الذي تقدمه الدول لروح ونص النظام الأساسي وللمحكمة الجنائية الدولية أيضاً. وندعو الدول الأخرى إلى العمل على ترجمة هذه التجربة الإيجابية إلى إجراءات ملموسة من جانب الشبكات والمنظمات الإقليمية الأخرى.

التكامل

التعاون الدولي مهم وضروري لحسن سير العمل في المحكمة. ويقر نظام روما الأساسي بالتالي بالحاجة إلى اتخاذ قرارات على الصعيد الوطني للتأكد من تقديم أشد الجرائم حسامة للعدالة. والمحكمة مؤسسة مكتملة للمحاكم الجنائية الوطنية. وتقر ديباجة نظام روما الأساسي بالحاجة إلى اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون الدولي بينما يتضمن الجزء التاسع من النظام الأساسي الأسس التوجيهية للتعاون الدولي والمساعدة القضائية. وتشير القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وكذلك شتى القواعد التي تنظم عمل المحكمة إلى التعاون بطرق المختلفة.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، تبين من إحصاءات التحالف أن أكثر من ٤٠ دولة طرفاً أصدرت تشريعات لتنفيذ نظام روما الأساسي. ومن بين هذه الدول، أصدرت ٢٥ دولة أو أكثر تشريعات متضمنة نصوصاً عن التكامل والتعاون بينما أصدرت الدول الأخرى تشريعات تشير إما إلى التكامل وإما إلى التعاون. وتبقى بعد ذلك ١٥٠ دولة كما كانت في البداية!

لذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في إصدار التشريعات المتعلقة بالتكامل والتعاون، لازال العديد من الدول الأطراف في حاجة إلى مواصلة الإجراءات التنفيذية الواجبة لتنفيذ النظام الأساسي. وقد تشكل هذه العملية عبءاً على البلدان ذات الموارد البشرية والمالية والتقنية المحدودة. وعملت بلدان كثيرة تعاني من هذه الحالة بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني أو تعاقدت مع خبراء استشاريين لإعداد مسودات التشريعات التنفيذية للمحكمة الجنائية الدولية. ويقوم التحالف بدور الوسيط في هذه العمليات بالتعاون مع بعض أعضاء التحالف الدوليين والمحليين الرئيسيين. ولذلك نشجع جميع الدول التي تحتاج إلى مساعدة في هذا الشأن على الاتصال بنا لكي تتمكن من تقديم الدعم اللازم لجهودها. واغتنم العديد من الدول فرصة إعداد التشريعات التنفيذية لتحديث قوانينها الجنائية وقوانين الإجراءات الجنائية. وستعكس النظم القانونية لهذه الدول التطورات في القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي المعتمدين وفقاً للمعاهدات الدولية.

ولا يزال العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم في المرحلة التنفيذية. وقبل أسابيع فقط اعتمد الكونغرس الشيلي قانوناً يتضمن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وهو مطلب أساسي للمضي في عملية التصديق. وبالمثل، وافقت تيمور ليشتي في آذار/مارس ٢٠٠٩ على قانون جديد يتضمن قسماً منفصلاً للإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب.

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة لاستفادة الدول من المؤتمر الاستعراضي القادم لتقييم بعض القضايا مثل التكامل، والتكامل الإيجابي، وفجوة الإفلات من العقاب في بلدان الحالات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تركز عملية التقييم الناجحة في المؤتمر الاستعراضي على القضايا ذات الصلة بالتحديات، والدروس المستفادة، والتجارب، والطريق إلى الأمام للدول الأطراف في التعامل مع نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني، وكذلك على أداء الجمعية.

التعاون

تناول أعضاء التحالف موضوع التعاون باستفاضة في السنوات الماضية في عملهم بالمحاكم الوطنية والدولية الأخرى، وتجاربهم مع نظام روما الأساسي، ومناقشاتهم ومشاوراتهم المستمرة مع الحكومات والمسؤولين بالمحكمة. والتعاون أساساً علاقة ثنائية بين المحكمة والدولة، أو بين الدولة ومنظمة دولية، ولكنه يمتد أيضاً إلى الدعم السياسي المتعدد الأطراف. والتعاون، بصرف النظر عن طرائقه، مسألة حيوية. وعلى هذا الأساس، تقوم أمانة التحالف والمنظمات الأعضاء في التحالف بما يلي:

- تواصل الدعم الإيجابي والبناء للجمعية.
 - تدعو على الصعيد الدولي والمتعدد الأطراف إلى التعاون الفعلي، بما في ذلك إلى عقد اتفاقات بين المحكمة والمنظمات الإقليمية.
 - تعمل مع المنظمات الإقليمية على تعزيز الدعم المؤسسي للمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي.
 - تدعو إلى التصديق على الاتفاق المتعلق بامتيازات وحصانات المحكمة.
 - تراقب التطورات القضائية والنظامية وتحدد التحديات.
 - تسدي المشورة وتبادل الخبرات مع المحكمة والحكومات والجهات الفاعلة الأساسية الأخرى.
 - تراقب التطورات في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.
- وبالإضافة إلى مكوناته التقنية والقانونية، ينبغي أن يقترن التعاون، بدعم سياسي من جميع الدول الأطراف. ونظراً لعمل المحكمة بطاقتها الكاملة حالياً، فإن هذا الدعم يعتبر أساسياً للتأكد من أن المحكمة قادرة على العمل بصورة فعالة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب وقادرة على القيام بدورها كأداة قوية للردع.
- وينبغي أن تواصل الدول تدريب موظفيها لكي يفهموا اختصاص المحكمة وخصائصها وولايتها ولكي يدركوا أهمية التعاون - القائم على فهمهم الراسخ بأن المحكمة الجنائية الدولية امتداد للقضاء الوطني للدول لأطراف وبأنها تشكل بالتالي سلطة مختصة يحق لها الحصول على التعاون في مختلف المجالات المتعلقة بتفويضها. ولكن جميع الجهات الفاعلة بحاجة لأن تفهم الدور الذي تؤديه المحكمة على الساحة الدولية، بما في ذلك الدول غير الأطراف.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اعتمدت الجمعية ما يعتقد أعضاء التحالف أنه تقرير رئيسي عن التعاون يتضمن ٦٦ توصية. وانبثقت هذه التوصيات من المشاورات مع المسؤولين في المحكمة و الدول الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وأشاد التحالف بهذه المبادرة باعتبارها خطوة أولى هامة. ومع ذلك فإن الموافقة على التوصيات الواردة في التقرير من دون التزام من الجمعية لتنفيذ هذه التوصيات ووضع إستراتيجية لفعل ذلك ليس كافياً.

ويرحب التحالف بتعيين السفير إيف هاسندونك (بلجيكا) ميسراً للتعاون ويؤيد العمل الذي قام به في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في مجال تحديد التحديات والطرق الممكنة لتعزيز التعاون.

ومع ذلك نعتقد أن مسألة التعاون تتطلب إنشاء هيكل أكثر قوة لاستكمال العمل الذي يقوم به الميسر. ولذلك ينبغي أن تنشئ الجمعية فريقاً عاملاً معنياً بالتعاون خلال كل دورة من دورات الجمعية لاستكمال العمل الذي يقوم به الميسر، ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المكتب، والبحث عن طرق عملية يمكن بواسطتها إقامة شبكة تعاون دولية.

ويلزم خاصة أن تضع الجمعية إجراءات مناسبة للنظر في أي مسألة تتعلق بعدم تعاون الدول الأطراف مع المحكمة وفقاً للفقرتين ٥ و ٧ من المادة ٨٧ والفقرة ٢ (و) من المادة ١١٢. ويرى التحالف أنه يلزم الفراغ من وضع هذه الإجراءات قبل ظهور مسائل من هذا القبيل لتجنب اتخاذ قرارات مبنية على الأسس السياسية الناشئة.

ويرى التحالف أن التعاون والدعم من جانب الدول الأطراف أمر لا غنى عنه لنجاح المحكمة ولكنه لا يزال غير كاف. ولذلك نحث الدول الأطراف على الاستفادة من جميع الفرص المتاحة لتأكيد التزامها بالعدالة؛ والإصرار على ضرورة احترام نظام روما الأساسي والمحافظة على سلامته؛ والتعهد باستعدادها للتعاون الكامل مع المحكمة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتنفيذ العاجل لمذكرات الاعتقال المعلقة؛ وتحديد الطرق التي تمكنت بواسطتها من اتخاذ خطوات للتعاون مع المحكمة.

و في الختام، لا ينبغي أن تنال التحديات الصعبة التي تواجه النظم الجديدة للعدالة الدولية من عزيمتنا. وامتنعت الجمعية في السنوات الخمس الأولى من إنشاء المحكمة، ربما بحكمة، عن استعراض النظام الأساسي. ولكن، كما جاء في نظام روما الأساسي، لا ينبغي أن تقوم الجمعية في السنة أو السنتين القادمتين بعملية استعراض رئيسية فحسب ولكن ينبغي أن تضع إستراتيجية للسنوات العشر المقبلة من عملها. وهذه الهيئة غير عادية، وتتكون في الغالب من قوى عالمية ديمقراطية صغيرة ومتوسطة الحجم. وأنشأت هذه القوى منظمة دولية رئيسية جديدة، نظاماً تاريخياً جديداً وقوياً للقانون الإنساني الدولي والعدالة الدولية. والتحديات التي ستواجهها ستكون هائلة. ويدعي الكثير من القادة الأقوياء والطغاة أن المحكمة الجنائية الدولية خطوة أبعد من اللازم وسابقة كثيراً لأوانها. ويدعون أيضاً أن السلم والعدالة لا يتفقان. وينبغي أن نشب لهم أهم مخطئون في إدعائهم.

السيد جيمس غولدستون*

إذا كان مقياس النجاح لمشروع جديد هو عدد المصالح القوية التي تترجع منها، فإن المحكمة الجنائية الدولية تخلق عالياً. ففي عمرها القصير، أثارت المحكمة الجدل من واشنطن إلى أديس أبابا إلى بيجين.

ومنذ ٤ آذار/مارس، عندما أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني عمر البشير نظير جريمة الإبادة الجماعية وجرائم أخرى خطيرة في دارفور، وصلت الأمور إلى الذروة. ورد البشير بطرد عمال المعونة الإنسانية وبالقضاء على المدافعين عن حقوق الإنسان. وطلبت عدة دول من مجلس الأمن أن يوقف الإجراءات. ووصف رئيس واحد على الأقل قرار الاتهام بأنه "الإرهاب العالمي الأول". وهدد آخرون بتجديد القتال، ليس في دارفور فحسب، ولكن في جنوب السودان أيضاً.

ولأول مرة، ظهرت على السطح جدياً إمكانية أن تسحب بعض الدول من نظام روما الأساسي. ولو حدث هذا، سيكون ضربة قاسية للمحكمة. كيف وصلنا إلى هذه المرحلة بعد مضي أحد عشر عاماً فقط على التوقيع على نظام روما الأساسي وست سنوات على بداية العمل بالمحكمة؟

هذه مسألة معقدة وذات جوانب متعددة. اسمحوا لي أن أقتصر، في الوقت القصير المتاح هنا، على ثلاثة أسباب: (١) المصالح السياسية لأولئك الذين يعترضون على مهمة المحكمة الجنائية الدولية؛ و(٢) الفجوة في التصورات بين المحكمة الجنائية الدولية والعديد من مؤيديها؛ و(٣) الخلافات التي لم تُحل بعد حول دور المدعي العام.

الاعتراض على مهمة المحكمة

من التحديات التي تواجه المحكمة والتي من الممكن أن تنتبأ بها تماماً - عدم تقبل بعض الجهات السياسية الفاعلة للفكرة القائلة بأن مهمة المحكمة هي ضمان المساءلة القانونية عن الجرائم الجماعية.

وقد سلط توجيه الاتهام إلى الرئيس البشير الضوء بشدة على هذه المشكلة. وأدى اتهام أحد رؤساء الدول إلى اضطراب بالغ، على الرغم من جواز ذلك صراحة في نظام روما الأساسي. وينبغي ألا يفاجأ أحد بالإحباط الذي نتج عن إصدار مذكرة الاعتقال، ليس للزعماء السياسيين الآخرين الذين لا يجذبون السابقة فحسب، ولكن لجميع الذين يخشون العواقب التي قد تترتب على إدخال عنصر جديد ومستقل في الديناميات المعقدة أصلاً لمفاوضات السلام وتسوية النزاع.

* المدير التنفيذي لمبادرة عدالة المجتمع المفتوح. وعمل في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨ منسقاً للملاحقات القضائية ووكيلاً أولاً للمدعي العام بمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

ومع احتدام النقاش حول قضية دارفور، أخذت الهجمات الشخصية في الارتفاع. وأتهم المدعي العام للمحكمة، السيد لويس مورينو- أوكامبو، بالسماح للسياسة بالتأثير على قراراته، من ناحية، وبالافتقار إلى الذوق السياسي، وحب الدعاية، وعدم بذل جهود كافية لتعزيز عمل المحكمة، والبطء الشديد في معالجة القضايا، والتحرك بسرعة لتوجيه الاتهام إلى أحد رؤساء الدول، من ناحية أخرى. غير أن محور الموضوع ليس هو شخصية المدعي العام أو القضاة ولكن الجرائم التي ارتكبها رئيس دولة.

وقد سلكنا هذا الطريق من قبل. فقد أدى توجيه الاتهام إلى الرئيس اليوغوسلافي سلوبودان ميلوسيفتش في عام ١٩٩٩ من جانب إحدى المحاكم الدولية إلى تهديدات وتحديات بزعزعة الاستقرار ولكن، بعد عامين، انتهت الحرب في كوسوفو وكان ميلوسيفتش في لاهاي، حيث توفي أثناء المحاكمة. وفي عام ٢٠٠٣، عندما وجهت المحكمة الخاصة لسيراليون المدعومة من الأمم المتحدة اتهامات إلى الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور، توقع كثيرون الفوضى في غرب أفريقيا. وفي غضون ثلاث سنوات، كان تايلور في السجن، ولدى ليبيريا اليوم حكومة مسالمة وديمقراطية.

ولا نعرف كم سيطول الوقت، لو طال فعلاً، قبل أن تنال المحكمة الجنائية الدولية من رجلها. ويقوم الرئيس البشير بكل ما في وسعه للسخرية من المحكمة، بما في ذلك السفر بحرية إلى الدول المجاورة. ولكن هناك نقطة واحدة واضحة: لا يمكن من حيث المبدأ أن نترك المحكمة الجنائية الدولية وحدها للرد على هذا التحدي. فلم يكن التحقيق الذي قام به المسؤولون بالمحكمة للحالة في دارفور، وجمع الأدلة، وتطبيق القانون إلا وفاء للمهمة الموكولة إليهم من مجلس الأمن. ويجب على المجلس والاجتمع الدولي الأوسع نطاقاً أن يعمل الآن على توفير الدعم للمحكمة.

الفجوة في التصورات

ثمة مصدر ثانٍ للجدل هو أنه وجدت في السنوات التي أعقبت التوقيع على نظام روما الأساسي فجوة في التصورات بين المحكمة وأولئك الذين أيدوا من قبل إنشاء المحكمة، بما في ذلك العديد من المنظمات غير الحكومية وبعض الدول الأطراف. ولأسباب مفهومة، لم تكن بعض المنظمات غير الحكومية والدول الأطراف التي دافعت في روما بشدة عن استقلال المدعي العام مستعدة لاستقلاله فعلاً عند وجوده. ويجد بعض دعاة العدالة الدولية صعوبة في التمييز بين تقديم الدعم للمهمة الواسعة للمحكمة الجنائية الدولية، من جهة، والموافقة على كل قرار تتخذه أجهزة المحكمة، من جهة أخرى. وينبغي أن نتقبل جميعاً، في معرض تأييدنا للمساءلة عن الجرائم الجماعية، حرية المدعي العام والقضاة والجهات الفاعلة الأخرى في اتخاذ القرارات التي يرونها.

وفي نفس الوقت، يبدو أن بعض المسؤولين بالمحكمة يجدون صعوبة مماثلة في الاعتراف بأن المدافعين عن الغرض الرئيسي للمحكمة يمكنهم أحياناً عدم الموافقة على بعض القرارات. وفي المدى الطويل، قد تخدم مجموعة من النقاد المستقلين الخارجيين الذين يراقبون أعمال المحكمة مصالح المحكمة بوجه أفضل من مجموعة من المتملقين.

كذلك، قد لا يهتم المسؤولون بالحكمة بقدر كاف بحجم أو أهمية التطورات الخارجية، أو بالمدى الذي لم تُفهم به جيداً عمليات وحدود المحكمة. وقد يقلل البعض منهم نتيجة لذلك من الحاجة إلى زيارة بلدان الحالات، والاجتماع مع جهات فاعلة خارجية، وتوضيح ما يمكن أو لا يمكن للمحكمة أن تقوم به.

وفي هذا، سأبدي لكم تجربة شخصية. ففي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ كنت موظفاً رئيسياً بمكتب المدعي العام بالحكمة. وفي ذلك الوقت، احتفل الكثير منا داخل المكتب بما اعتقدنا أنه عدد من الإنجازات الهامة: بدء التحقيق رسمياً في الجرائم المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقبض على جان بيير بمبا لدوره في تلك الجرائم، وترحيل اثنين من سياسة الحرب إلى لاهاي لدورهما في الجرائم الخطيرة المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقديم طلب إلى الدائرة التمهيدية للحصول على مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عن جرائم ارتكبت في دارفور.

وفي خريف عام ٢٠٠٨، عندما تركت المحكمة وعدت إلى العالم الخارجي، اكتشفت مندهشاً إلى حد ما عدم تصفيق كل من كان واقفاً معنا، على مدار العام، لكل إجراء من هذه الإجراءات. وعلى العكس، كان موقف العديد من أصدقائي السابقين وأصدقائي بعد ذلك في مجتمع المنظمات غير الحكومية انتقادياً للغاية. واستغرق مني الأمر بعض الوقت للإطلاع على جانبي المعادلة من منظور جديد. وأعتقد أنه يمكن القول بأن العلاقة بين المحكمة والجهات المعنية الخارجية ستنتج مع مرور الزمن وسيزداد تقدير جميع الأطراف للحاجة إلى الاحترام المتبادل دون المطالبة بالولاء بدون تمحيص.

دور المدعي العام

والسبب الثالث للجدل الذي يدور بشأن المحكمة هو عدم الاتفاق على طبيعة الدور الذي يقوم به المدعي العام، وعلى وجه الخصوص على العوامل التي ينبغي للمدعي العام أن يأخذها في الاعتبار عند ممارسته لسلطته التقديرية في توجيه الاتهام، وتحديد الزمان والمكان والأشخاص المشمولين بذلك؟ وأدت الاختلافات حول هذه المسائل إلى مناقشات حامية بشأن الحالات المعروضة على المحكمة. ويبدو أن هناك عوامل خارجة عن هذه المناقشات ولذلك ذكر مكتب المدعي العام أنه سوف "يركز تحقيقاته وجهوده التي يبذلها على أولئك الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية، مثل قادة الدول أو المنظمات التي يُزعم أنهم مسؤولون عن تلك الجرائم."

ومن جانب السياسة العامة، أشار المدعي العام إلى أن الجسامة "من أهم المعايير لاختيار الحالات والقضايا." ولذلك، قال المدعي العام في شرحه لتركيز تحقيقاته في أوغندا على الجرائم التي ارتكبت من قبل جيش الرب للمقاومة إن هذه الجرائم "أكثر عدداً وجسامة من الجرائم المزعومة التي ارتكبتها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية". كذلك، يصعب الجدل في القرار المتعلق بأخذ الصعوبات النسبية لجمع أدلة و/أو حماية الضحايا والشهود في الاعتبار.

ولكن هناك عوامل أخرى ليست سوداء بالكامل أو بيضاء بالكامل. فعلى سبيل المثال، ذكر مكتب المدعي العام في البداية توضيحاً لقراره بتوجيه الاتهام إلى السيد توماس لوبانغا، المشتبه به الأول في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنه "على وشك الإفراج عنه" من السجن - مما يوحي بأن ضمان احتجاز المتهم كان الاعتبار الأول. ورأى البعض أنه لا يجب تحميل هذا المعيار أكثر من طاقته، حتى ولو أدى ذلك إلى القول بأن القضية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية ركزت على فئة واحدة فقط من الجرائم - تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم - التي، وإن كانت تستحق العقاب، لا تعكس النطاق الكامل للجرائم التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الوثائق الرسمية، أشار مكتب المدعي العام إلى أن "واجب الاستقلال" يمنعه من أن يأخذ في الاعتبار، كعامل من عوامل البت في القضايا التي سينظر فيها، "أهمية التعاون من أي طرف أو نوعية التعاون المقدم." (مكتب المدعي العام، حزيران/يونيو ٢٠٠٦، الصفحة ٣). وتساءل العديد من المعلقين عما إذا كان هذا الموقف يتفق بوجه ملائم مع حقيقة أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يعتمد بشكل جوهري على تعاون الدول أكثر من نظرائه في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقاً والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهم بذلك يتساءلون عما إذا كان في وسع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يعتمد على الدول للعمل بصورة فعالة، أن يتغاضي عن ذلك عند تقرير ما إذا كان سيوجه الاتهام، ومتى سيتم ذلك، ومن سيكون مشمولاً بذلك؟ هناك في الواقع أكثر من شخص يرى أن اعتماد المدعي العام على الدولة التي وقعت فيها الجرائم لإجراء تحقيقاته ليس ضرورياً فحسب ولكنه مرغوب فيه أيضاً لأنه يضمن تحديداً المزيد من الحساسية للآثار السياسية لقراراته.

وأخيراً، ماذا عن الجهود المبذولة لتنفيذ الاتهام بالتحيز؟ كيف ينبغي أن يراعي المدعي العام، عند الاقتضاء، أن أي إجراء سيتخذ في سياق الصراع الدائر سينظر إليه كل جانب من الجانبين المتنازعين أولاً من زاوية أنه يحقق أو لا يحقق مصالحه؟ ومزيد من الوضوح، هل يجوز للمدعي العام، بعد استيفاء الأدلة القضائية والشروط المطلوبة، وبعد توجيه الاتهام إلى قادة جماعات متمردة غير حكومية في بلد معين في قضايا متتالية، أن يوجه الاتهام إلى الجهات الفاعلة الحكومية للرد على التصور بأنه متحيز لجانب واحد؟

هذه الأسئلة ليست سهلة. وقد يلزم حلها أن تتجاوز القول الشائع بأن دور المدعي العام هو "تطبيق القانون، لا أكثر، ولا أقل".

وباختصار، حققت المحكمة الجنائية الدولية الكثير. ومع ذلك، لا تزال التحديات التي تواجهها كبيرة. ولكي تمضي قدماً، ينبغي أن تسعى الدول الأطراف والهيئات الإقليمية إلى تعزيز الدعم المقدم لها، بصرف النظر عن الأعمال التي تقوم بها لتوطيد علاقتها مع مجموعة أكثر تنوعاً واستقلالاً ونفوذاً في المجتمع المدني.

صاحب السعادة السيد فرناندو فاليتزويلا*

يلتزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز المحكمة الجنائية الدولية والتصديق الواسع النطاق على نظام روما الأساسي. ولتيسير ذلك، اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً موحداً تجاه المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٣، واعتمد بعد ذلك مباشرة خطة عمل في عام ٢٠٠٤. وخطة العمل هذه مقسمة إلى ثلاثة مبادئ: (١) تنسيق أنشطة الاتحاد الأوروبي؛ و(٢) عالمية ونزاهة نظام روما الأساسي؛ و(٣) استقلال المحكمة وعملها بصورة فعالة. وسأتناول بالتفصيل الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للمحكمة الجنائية الدولية من خلال المبادئ الثلاثة لخطة العمل.

وفيما يتعلق بتنسيق أنشطة الاتحاد الأوروبي، تعمل جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي مجتمعة على تعزيز المحكمة الجنائية الدولية. وتؤكد إستراتيجية الأمن الأوروبي على التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز النظام الدولي القائم على العدل وتأييد المحكمة. وكما تبين اليوم، تؤيد المفوضية الأوروبية بنشاط المناسبات ذات الطابع الأكاديمي أو الرسمي لنشر قيم ومبادئ نظام روما الأساسي على أوسع نطاق ممكن.

وللبرلمان الأوروبي دور هام أيضاً. ويعمل "أصدقاء المحكمة الجنائية الدولية في البرلمان الأوروبي" على استفادة أعضاء البرلمان الأوروبي من أي فرص سياسية لتعزيز المحكمة.

ويقدم الاتحاد الأوروبي، علاوة على المؤسسات التابعة له، الدعم للمحكمة الجنائية الدولية في محافل الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، تشارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دائماً في تقديم القرار السنوي الذي تتخذه الجمعية العامة بشأن تعزيز المحكمة.

وفيما يتعلق بالمبدأ الثاني لخطة العمل، وهو عالمية ونزاهة نظام روما الأساسي، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى التصديق الواسع النطاق على نظام روما الأساسي مستخدماً العديد من الأدوات.

وتشمل مبادرات الاتحاد الأوروبي الحوار السياسي والمسامي والاتفاقات الثنائية مع دول ثالثة. وكانت المحكمة الجنائية الدولية على جدول أعمال معظم مؤتمرات القمة الرئيسية والمؤتمرات الوزارية مع دول ثالثة. وأثيرت المحكمة الجنائية الدولية في ٣١ مسعى منفصل في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ويسعى الاتحاد الأوروبي بانتظام إلى إدراج بند بشأن المحكمة الجنائية الدولية في وثائق التفويض الخاصة بالمناقشات مع دول ثالثة. وبناء على مبادرة من المفوضية، يتضمن اتفاق كوتونو مع البلدان الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (٢٠٠٥) بنداً ملزماً بشأن المحكمة الجنائية الدولية. وفي إطار سياسة الحوار الأوروبي، أجرت المفوضية أيضاً مفاوضات لإدراج بند بشأن المحكمة الجنائية الدولية في العديد من خطط العمل ذات الصلة.

* رئيس وفد المفوضية الأوروبية لدى الأمم المتحدة.

وتصدر رئاسة الاتحاد الأوروبي بانتظام بيانات وتصريحات لدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية، وحثت السودان مؤخراً على الامتثال لمذكرة الاعتقال الصادرة بحق البشير في آذار/مارس هذا العام. ويشارك الاتحاد الأوروبي في المناسبات الهامة للمحكمة الجنائية الدولية مثل الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المحكمة في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

ويراعي الاتحاد الأوروبي المحكمة الجنائية الدولية في سياساته الداخلية والخارجية التي تستهدف المناطق التي يكون تمثيل المحكمة فيها ناقصاً مثل القارة الآسيوية ووسط آسيا والشرق الأوسط. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز القدرات القضائية المحلية تأكيداً لمبدأ التكامل (وبالتالي نزاهة المحكمة الجنائية الدولية) الذي دعت إليه مؤخراً دول أعضاء كثيرة في الاتحاد الأفريقي.

ويؤدي الجمع على هذا النحو بين الترويج الداخلي والخارجي لقيم نظام روما الأساسي إلى تعزيز نزاهة وعالمية المحكمة.

وأخيراً، يتسم المبدأ الثالث وهو استقلال المحكمة وعملها بصورة فعالة بأهمية بالغة للاتحاد الأوروبي.

ووقع الاتحاد الأوروبي والمحكمة الجنائية الدولية على اتفاق للتعاون والمساعدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وأصبح التعاون بموجب هذا الاتفاق التزاماً عاماً بالنسبة للطرفين. ويشمل الاتفاق حضور الاجتماعات، وتبادل المعلومات، وإدلاء موظفي الاتحاد الأوروبي بشهادتهم، والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمدعي العام.

وأبدى الاتحاد الأوروبي تعاونه بالفعل في الحالتين المتعلقةتين بجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يؤدي تبادل المعلومات السرية مع المحكمة إلى تعزيز العلاقة بين الطرفين. وتعزز المؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي هذا التعاون أيضاً باستضافة الجلسات الإعلامية التي تنظمها المحكمة الجنائية الدولية للدبلوماسيين في بروكسل.

ولن يكتمل الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للمحكمة الجنائية الدولية بدون الدعم الإضافي الذي يقدمه العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتقدم بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصفقتها الفردية مساعدة مالية للمحكمة. وعقدت بعض الدول الأعضاء اتفاقات مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن تنفيذ الأحكام وحماية الشهود.

ويحافظ الاتحاد الأوروبي بذلك على نزاهة المحكمة وولايتها.

وتؤدي المفوضية الأوروبية وفقاً لخطة العمل دوراً رئيسياً في مجال المساعدة التقنية والمالية. وتوفر المفوضية التمويل اللازم لمنظمات المجتمع المدني التي تدعو إلى المشاركة العالمية في نظام روما الأساسي.

وقدمت المفوضية منذ عام ١٩٩٤ ما يزيد على ٢٨ مليون يورو في إطار المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان. وتلقى التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ منحاً يبلغ قدرها نحو ٣,٧ مليار يورو. وتلقى البرلمان من أجل العمل الدولي ما يزيد على مليوني يورو. وتلقت المنظمة غير الحكومية "لا سلام بدون عدالة" خلال نفس الفترة نحو ٣,٥ مليون يورو.

وفي معرض التضامن، تقدم المفوضية التمويل اللازم لبرنامج التدريب الداخلي وزيارة المهنيين بالمحكمة. وقدمت المفوضية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ منحاً أخرى يبلغ قدرها مليوني يورو. وهذا البرنامج طريقة ممتازة لتعزيز مكانة المحكمة ورفع مستوى الوعي بولاياتها وأعمالها.

إضافة إلى ذلك، وضع الاتحاد الأوروبي قائمة بأسماء الخبراء لتسهيل عملية التصديق على نظام روما الأساسي في الدول الثالثة.

وفضلاً عن ذلك، تقدم المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الدعم السياسي والمالي للمحاكم الجنائية الدولية الأخرى ذات الصلة مثل المحاكم الجنائية الدولية الخاصة لرواندا ويوغوسلافيا السابقة وسيراليون، والدائرة الخاصة للخمير الحمر في كمبوديا، وقريباً المحكمة الخاصة للبنان.

إننا نعتقد أن العمل الذي قام به الاتحاد الأوروبي لتعزيز المحكمة الجنائية الدولية وعالمية ونزاهة نظام روما الأساسي كان مؤثر فعلاً. وتواصل الموارد التي توفرها المفوضية والمشاركة النشطة للدول الأطراف فيها تعزيز العلاقة مع المحكمة.

ويوجد حالياً ١٠٨ تصديقات على نظام روما الأساسي. وهذا العدد لا بأس به ولكنه لا يبلغ الكتلة الحرجة اللازمة لتحقيق العالمية. ولذلك فإن العمل المتواصل لكل من الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي يبقى حيويًا.

البرنامج

البرنامج

قاعة مجلس الوصاية

الساعة ١٠/٠٠ - ١٠/١٥

ملاحظات افتتاحية:

- صاحبة السعادة السيدة سانيا ستيليتش، الممثلة الدائمة لسيلوفينيا لدى الأمم المتحدة

الساعة ١٠/١٥ - ١٠/٤٥

كلمتان من إلقاء:

- صاحب السعادة القاضي سانغ- هيون سونغ، رئيس المحكمة الجنائية الدولية
- صاحبة السعادة السيدة باتريشيا أوبرايان، المستشار القانوني للأمم المتحدة

الساعة ١٠/٤٥ - ١٣/٠٠

حلقة نقاش بعنوان "عشر سنوات من نظام روما الأساسي - آفاق المحكمة وتحدياتها"، تعقبها جلسة أسئلة وأجوبة (المنظورات التاريخية والحالات المعروضة على المحكمة؛ المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة؛ العالمية والتنفيذ؛ التعاون؛ المؤتمر الاستعراضي؛ المنظورات الإقليمية)؛ تنسيق صاحب السعادة السيد زكاري د. موبوري مويتا، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، نائب رئيس جمعية الدول الأطراف.

المشاركون في حلقة النقاش

- صاحب السعادة السيد كريستيان ويناويسير، رئيس جمعية الدول الأطراف والممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة
- صاحب السعادة السيد يورغ لوموناكو، سفير المكسيك لدى هولندا، نائب رئيس جمعية الدول الأطراف
- السيدة كريستين ه. تشونغ، وكيل أول المدعي العام السابق. بمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ومحاضرة زائرة سابقة بكلية الحقوق بجامعة ييل
- السيد وليام بيس، منسق تحالف المنظمات غير الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية
- السيد جيمس أ. غولدستون، المدير التنفيذي لمبادرة عدالة المجتمع المفتوح، عمل في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ منسقا للإدعاء ووكيل أول للمدعي العام. بمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية
- صاحب السعادة السيد إيف هاسندونك، الممثل الدائم لبلجيكا لدى المنظمات الدولية في لاهاي
- صاحبة السعادة السيدة روزماري بانكس، الممثلة الدائمة لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة
- صاحب السعادة السفير غيرت روزنتال، الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة
- صاحبة السعادة السيدة مارينا أنيت فالير، الممثلة الدائمة لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة
- صاحب السعادة السيد نوريهيرو أو كودا، نائب الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة.